

مساهم بنسبة 50% في شركة يحصل على حكم يلزم «التجارة» بفحص شكوى التجارة لم تبدِ أي دفاع في حيثيات المنازعة يبين بحثها الشكوى أو اتخاذ إجراءات فيها

في حيثيات المنازعة يبين مدى بحثها الشكوى محل المطالبة، أو اتخاذ ثمة إجراءات فيها، وهو الأمر الذي تقضي معه المحكمة بإلزام المدعى عليها بفحص الشكوى، وتسليم المدعي نسخة من تقريرها بنتيجة الفحص، وإلزامها بدعوة الجمعية العامة العادية للشركة متى ما تبين للوزارة بعد فحص الشكوى وجود مخالفات لأحكام القانون أو عقد الشركة.

تجدر الإشارة إلى أن الدعوى مرفوعة من مستثمر رئيسي في إحدى الشركات، يملك فيها نحو 50%، وهو ما يضفي جدية على الشكوى التي تم تقديمها للوزارة قبل الدعوى القضائية.

واستنادا إلى تلك النصوص الواضحة والصريحة اضطر أحد المستثمرين من الملاك في إحدى الشركات رفع دعوى لإلزام “التجارة” بفحص شكواه، حيث جاء في حيثيات حكم صادر لصالح المدعي ما يلي:

لما كان طلب المدعي على وزارة التجارة بفحص شكواه المقدمة وفقاً للمادتين 296 و297 من قانون الشركات، والمادة 1/137 من اللائحة التنفيذية له، وحيث قد ثبت للمحكمة من اطلاعها على الشكوى والمستندات وعلى جديتها، وقد جاء طلب المدعي على سند صحيح من الواقع والقانون، لاسيما وأن المدعى عليها لم تبدِ أي دفع أو دفاع موضوعي

من الثابت أن قانون الشركات، المادة 296 من القانون 1 لعام 2016، ينص بشكل صريح وواضح أن “على وزارة التجارة والصناعة بحث أي شكوى تُقدم من كل ذي مصلحة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام قانون الشركات”، بالإضافة إلى المقرر بالمادة 1/137 من القرار 287 لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الشركات “ينشأ بالوزارة سجل يسمى سجل الشكاوى تقيد به الشكاوى التي تقدم من أصحاب المصلحة، ويجوز لكل ذي مصلحة أن يتقدم بشكوى إلى الوزارة مرفقاً بها المستندات الدالة على صحة الوقائع الواردة بها، ويتعين على الوزارة أن تقوم بقيد الشكوى في السجل المشار إليه وفحصها“.

أبرز الشركات التي تراجعت أسعارها من بداية العام (-)		
التسلسل	الشركة	نسبة التغير+
1	دلقان	39.2%
2	بورصة الكويت	16.9%
3	وثاق	16.1%
4	المشتركة	15.3%
5	الامتيازات	12.8%
6	إيفا فنادق	11.4%
7	المواشي	9.4%

شركات أسعارها ثابتة لم تشهد تغيير		
التسلسل	الشركة	نسبة التغير
1	مجموعة الصناعات	0
2	الدولي	0
3	السينما	0
4	أعيان العقارية	0
5	البحرينية ك للتأمين	0

أبرز الشركات التي حققت تغيير إيجابي من بداية العام في مستويات أسعارها (+)		
التسلسل	الشركة	نسبة التغير+
1	أسيكو	24.6%
2	البترولية المستقلة	19.2%
3	أوريدو	17.7%
4	أسس القابضة	17.2%
5	ألف طاقة	15.5%
6	أركان	8.6%
7	التجارية	6.9%

«بعد 14 سنة خبرة»...!

الشركات تواصل تقديم إفصاحات قاصرة أو خاطئة

عن أي قيمة بالدينار الكويتي، العملة الرسمية لبلد الإفصاح والإدراج والسوق، حتى يتمكن المساهمين من التقدير والتقييم الدقيق لحجم الصفقات التي تعلن بأرقام كبيرة بالعملات الأخرى.

المرحلة المقبلة ستكون مليئة بالإفصاحات وهو ما يجب معه أن تحافظ الشركات على جودة وسلامة ودقة البيانات والمعلومات.

على التوجيه الذي يصلها.

يأتي ذلك القصور من بعض الشركات في الوقت الذي تحتوي اللائحة التنفيذية على شرح وافي ونماذج واضحة للإفصاحات، ووجود جيوش جرارة من المستشارين القانونيين، والتأكيد بوضوح على أن الإفصاح يجب أن يكون واضحاً وبلغة مفهومة.

في السياق نفسه، على الشركات مراعاة الإفصاح

بالرغم من مرور نحو 14 عاماً على قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية، لا تزال هناك بعض الشركات غير قادرة على تقديم إفصاح متكامل من أول مرة، دون أي نواقص أو أخطاء.

من الملاحظ أن بعض الشركات تقدم في كثير من الأحيان إفصاحات قاصرة أو تتضمن أخطاء، ثم تقوم بتقديم إفصاحات تكميلية لاحقة بناءً

«عقود الخيارات الوهمية»: حين يتحول التحوّط المالي إلى مقاومة خاسرة في سوق المشتقات

بقلم المحامي: هشام الفهد



في غرف التداول الزجاجية، بعيداً عن ضجيج الأسواق التقليدية، تدور لعبة مالية أكثر تعقيداً وخطورة. إنها ساحة “المشتقات المالية، عالم من “الخيارات” و“العقود المستقبلية و”المبادلات” أدوات ابْتُكِرَت في الأصل لغرض نبيل: التحوّط ضد تقلبات الأسعار وحماية الشركات من مخاطر لا يمكن السيطرة عليها. لكن في كثير من الأحيان، تحت ضغط أهداف المبيعات وطمع الأرباح السريعة، تتحول هذه الأدوات في أيدي البعض من درع واقٍ إلى سيف قاتل، ومن أداة تحوّط إلى طاولة قمار.

قد أُخِلَّ بواجب الشفافية والنصح، وأُلزِمَتْه بتعويض الشركة عن جزء كبير من خسائرها. لم يكن الحكم مجرد إنصاف لشركة، بل كان إرساءً لمبدأ قضائي مهم: العلاقة بين البنك والعميل في المنتجات المعقدة ليست مجرد علاقة بائع ومشتري، بل هي علاقة ثقة تستلزم أقصى درجات الشفافية.

عبر ودروس لا تقدر بثمن:

هذه القضية وغيرها تقدم لنا دروساً يجب أن تُكتب بحبر لا يمحو في دليل حوكمة كل شركة: **لا توقّع على ما لا تفهمه تماماً:** مهما كانت العلاقة مع البنك قوية، ومهما كانت الوعود براقّة، إذا لم تفهم آلية عمل المنتج المالي بنسبة 100%، فلا توقع.

• **استعن بخبير مستقل:** قبل الدخول في أي عقود مشتقات، من الضروري استشارة خبير مالي مستقل (ليس من البنك نفسه) ومحامٍ متخصص لمراجعة العقود وتوضيح المخاطر الخفية.

• **التحوط ليس مضاربة:** يجب التمييز بوضوح بين استخدام المشتقات كأداة لحماية أصول الشركة، واستخدامها للمضاربة وتحقيق أرباح سريعة. الخلط بينهما هو بداية الكارثة.

• **وثّق كل شيء:** احتفظ بجميع المراسلات والعروض التقديمية التي قدمها لك البنك. هذه المستندات قد تكون سلاحك الوحيد لإثبات الإخلال بواجب النصح في حال نشوب نزاع. في النهاية، عالم المال الحديث مليء بالفرص، ولكنه أيضاً حقل ألغام. والعبور الآمن في هذا الحقل لا يتطلب الجرأة فحسب، بل يتطلب قبل كل شيء الحذر، والمعرفة، والمشورة القانونية الصائبة. فالثقة وحدها، كما رأينا، قد تكون تذكرة زهاب بلا عودة إلى عالم الخسارة.

المواجهة القانونية: من “عقد إذعان” إلى “واجب النصح”

عندما لجأت إلينا الشركة، كانت المعركة القانونية شرسة. دفع البنك بأن “العقد شريعة المتعاقدين”، وأن الشركة كيان محترف يفترض فيه العلم والدراية، وقد وقعت على كافة الشروط والأحكام. كانت حجتهم قوية من منظور القانون المدني التقليدي.

لكن استراتيجيتنا لم تركز على بطلان العقد، بل على مبدأ قانوني أعمق وأكثر حداثة استقر عليه الفقه وبدأت تتبناه المحاكم العليا في النظم القانونية المتقدمة، وهو “واجب البنك في النصح والإرشاد” دفعنا بالآتي:

1 **عقد إذعان:** أثبتنا أن هذه العقود هي “عقود إذعان” نمطية، لا تملك الشركة القدرة على التفاوض على شروطها الجوهرية، مما يوجب على القاضي تفسير أي غموض فيها لصالح الطرف المذعن (الشركة).

2 **اختلال التوازن المعرفي:** أوضحنا للمحكمة الفجوة المعرفية الهائلة بين خبرة البنك المتخصص في المشتقات، والمعرفة المحدودة لدى المدير المالي للشركة، الذي تم إغراؤه بوعود الأرباح دون تحذيره بشكل كافٍ وصريح من المخاطر الكامنة.

3 **الإخلال بواجب النصح:** وهو جوهر دفاعنا. أثبتنا أن البنك لم يقدّم بواجبه في شرح طبيعة المنتج المالي المعقد، ولم يتأكد من أن هذا المنتج يتناسب فعلاً مع حاجة العميل (وهي التحوط) وليس المضاربة، وبالتالي يكون مسؤولاً عن الأضرار الناتجة عن نصيحته المضللة.

بعد مداولات طويلة، استجابت المحكمة للدفاع، واعتبرت في حيثيات حكمها أن البنك

الكثير من رجال الأعمال والمدراء الماليين في الشركات الكبرى يدخلون هذا العالم دون فهم حقيقي لآلياته، معتمدين بشكل كلي على “نصائح” مدير العلاقات في البنك، الذي قد يرسم لهم صورة وردية عن أرباح خيالية، بينما يخفي ببراعة حجم المخاطر الهائلة المخبأة بين سطور العقود المطبوعة بخط دقيق.

واقعة حقيقية: قضية “مصنع البلاستيك”

دعوني أرو لكم قصة واقعية، وهي تمثل صرخة تحذير لكل شركة تتعامل مع هذه الأدوات. شركة صناعية كويتية رائدة في صناعة البلاستيك، تعتمد بشكل أساسي على استيراد مادة “البولي إيثيلين” التي يتقلب سعرها عالمياً. عرض عليها أحد البنوك الدخول في “عقود خيارات” للتحوط ضد ارتفاع أسعار هذه المادة. الفكرة بدت براقّة: تدفع الشركة “علاوة” بسيطة للبنك، وفي المقابل يضمن لها البنك شراء المادة بسعر محدد وثابت لمدة عام، مهما ارتفع السعر العالمي.

وقع المدير المالي للشركة على حزمة ضخمة من العقود المعقدة، معتقداً أنه قد أمّن مستقبل شركته. لكن ما حدث كان العكس. انخفض سعر المادة عالمياً بشكل حاد، وهو ما يفترض أن يكون خبراً جيداً للشركة. إلا أنها وجدت نفسها مُلزَمة، بموجب تلك العقود، بدفع فروقات أسعار هائلة للبنك، لأن هيكل العقد لم يكن مجرد “خيار شراء” بسيط، بل كان مركباً ومعقداً يتضمن التزامات ضمنية لم تكن واضحة للمدير المالي. تحولت أداة التحوط إلى مصدر نزيف مالي كاد أن يؤدي بالشركة إلى الإفلاس.

«الضمانات العائمة»... حين يتبخر الرهن في أتون الإفلاس

قراءة في مصير ديون البنوك أمام فقه التمييز الكويتي

بقلم: المستشار- د. وسيم العبد الله



في المعترك المالي، حيث تتراقص المليارات على حبال الائتمان، تقف البنوك كحارس أمين على خزائن الاقتصاد. سلاحها الأبرز هو "الضمانات"، تلك الأقفال القانونية التي تحمي قروضها من تقلبات السوق ومخاطر التعثر. لكن، ماذا لو كان القفل نفسه وهماً؟ ماذا لو كانت الضمانة التي بدت صخرة صلبة، مجرد سراب يتبخر عند أول عاصفة إفلاس تضرب العميل؟ هذه ليست مجرد فرضية، بل هي معضلة قانونية عميقة تُعرف بـ "أزمة الضمانات العائمة على أصول مستقبلية"، وهي ساحة صراع فكري وقضائي تختبر ذكاء البنوك وحصافة القضاء.

مجرد نصوص قانونية جامدة، بل هي دروس استراتيجية حية يجب على إدارات المخاطر والشؤون القانونية في البنوك والشركات الكبرى أن تعيها جيداً:

• **العناية الواجبة في تقييم الضمانات:** لم يعد كافياً قبول أي أصل كضمانة. يجب إجراء فحص قانوني ومالي عميق (Due Diligence) للتأكد من طبيعة الأصل المرهون: هل هو محقق الوجود أم مجرد احتمال؟

• **تجنب "الرهون الشبكية":** يجب الحذر من بناء قرارات ائتمانية ضخمة على "ضمانات عائمة" أو "رهون شبكية" قد تتبخر قانونياً عند أول اختبار جدي.

• **أهمية الحيطة القانونية:** في المنقولات، الحيطة هي جوهر الرهن. يجب على البنوك ابتكار آليات تضمن لها نوعاً من السيطرة أو الحيطة الحكيمة على الأصول المستقبلية بمجرد تحققها، كاشتراط إيداع المستندات الدالة عليها لديها فوراً.

• **التنوع في الضمانات:** الاعتماد على نوع واحد من الضمانات، خاصة إذا كان مستقبلياً، هو مقامرة عالية المخاطر. الحكمة تقتضي بناء هيكل ضمانات متنوع يجمع بين الأصول القائمة والمستقبلية المحققة.

في الختام، إن العلاقة بين البنوك والقانون ليست علاقة امتثال فحسب، بل هي علاقة ذكاء وحصافة. فالبنك الذي يقرأ ما بين سطور أحكام القضاء، ويفهم فلسفة المشرع، ويستيق المخاطر قبل وقوعها، هو وحده من يستطيع أن يبحر بأمان في محيط الاقتصاد الهائج، محولاً التحديات القانونية إلى فرص لتعزيز مركزه المالي وحماية أموال المودعين.

والقضاء. أرست المحكمة مبدأً قضائياً راسخاً، يوازن بحكمة بين ضرورة استقرار المعاملات المصرفية وحماية حقوق سائر الدائنين.

في أحد اجتهاداتها البارزة، فرّقت محكمة التمييز بين نوعين من الأصول المستقبلية:

1 **الأصل المستقبلي المحقق الوجود:** وهو ما كان وجوده مؤكداً وإن تأخر تحققه، كدين للعميل في ذمة الغير ثابت بمستندات لكنه مؤجل السداد. هنا، اعتبرت المحكمة أن الرهن ينعقد صحيحاً ومنتجاً لآثاره من تاريخ الاتفاق، لأن محله "موجود حكماً".

2 **الأصل المستقبلي الاحتمالي:** وهو ما كان وجوده معلقاً على محض الصدفة أو على عمل مستقبلي غير مؤكد، كبضاعة ينوي العميل استيرادها دون وجود عقد استيراد بات. في هذه الحالة، استقر قضاء التمييز على أن "الرهن لا يرد على شيء مستقبل غير محقق الوجود"، وأن مثل هذا الاتفاق لا يعدو كونه "وعداً بالرهن" لا يمنح البنك أي حق امتياز على هذه الأموال إذا أشهر إفلاس المدين قبل دخولها في حوزته. فحق الامتياز الناشئ عن الرهن لا ينهض إلا على مال مملوك للمدين بالفعل.

بهذا التمييز الدقيق، وضعت المحكمة حداً للمغالاة في قبول الضمانات الوهمية، مؤكدة أن مبدأ "تخصيص الرهن" يقتضي أن يكون المال المرهون معيناً تعييناً نافياً للجهالة، وهو ما لا يتوافر في الأصول الاحتمالية البحتة.

دروس مستفادة للبنوك والشركات: ما وراء نص الحكم

إن هذه الاجتهادات القضائية ليست

إن التطور المذهل في أدوات التمويل دفع البنوك إلى ابتكار هياكل ائتمانية معقدة. لم يعد الرهن يقتصر على عقار قائم أو أصل مملوك، بل امتد ليشمل "الأصول المستقبلية" للعميل: بضائع لم تصل بعد، مستحقات مالية لدى الغير لم يحن أجلها، أو حتى تدفقات نقدية متوقعة. يُبرم البنك عقد رهن على هذه "الأصول العائمة"، معتقداً أنه قد أحكم قبضته على الدين. لكن الكارثة تقع حين يتعثر العميل ويشهر إفلاسه قبل أن تتبلور هذه الأصول وتتحول إلى واقع ملموس.

المعضلة القضائية: صراع بين دائن مرتين وجماعة الدائنين

هنا ينشأ الصدام القانوني الأعنف: البنك، بوصفه "دائناً مرتين"، يتقدم للمطالبة بحقه الحصري في استيفاء دينه من هذه الأصول المستقبلية التي أصبحت جزءاً من "تفليسة" المدين. وفي المقابل، يقف "أمين التفليسة" (السنديك)، ممثلاً لـ "جماعة الدائنين" العاديين، صارخاً بأن هذه الأصول لم تكن موجودة فعلياً في حيازة المدين عند إبرام الرهن، وبالتالي لا ينعقد الرهن عليها، ويجب أن تدخل ضمن أموال التفليسة لتُقسم قسمة الغرماء بين جميع الدائنين.

يحتدم الجدل: هل العبرة بنية المتعاقدين لحظة توقيع عقد الرهن، أم العبرة بالوجود الفعلي للأصل المرهون وانتقال حيازته؟ هل يمكن لرهن أن يسبق وجود محله؟

فقه محكمة التمييز الكويتية: ميزان العدالة وحسم الجدل

لقد تصدت محكمة التمييز الكويتية، بصفتها قمة الهرم القضائي، لهذه الإشكالية الدقيقة في العديد من أحكامها التي أصبحت منارات يهتدي بها الفقه

392.4 مليون دينار خسارة البورصة في جلسة بيع مدفوعة بتوترات جيوسياسية

الأفراد

والمضاربون الأكثر هروباً وبيعاً...
والمؤسسات تنتقي بهدوء

تراجعات

وشد وجذب بشكل يومي...
والضحايا في الطريق كثر

القيمة

السوقية تستقر عند 52.928 مليار وقمية التداولات 60.289 مليون دينار

كتب محمود محمد:

ما بين حالة الشد والجذب وارتفاع مؤشر التوترات الجيوسياسية وانخفاضها من الحد الأعلى للحد الأدنى، كما هو حال تجميد الرسوم الجمركية أوروبياً، يصبح الضحايا في أسواق المال كثر، خصوصاً المتعجلين والمضاربين على الأسهم المأزومة والصغيرة والمضاربة التي ليس لديها أصول أو أرباح أو تتكئ على قوة مالية تستند عليها.

في الوقت الذي يترقب فيه المستثمرون نتائج أعمال العام الماضي 2025، لا سيما أرباح البنوك وباقي الشركات القيادية وتوزيعاتها، شهد السوق عمليات بيع كثيفة قادها عدد من المضاربين وصغار المستثمرين الأفراد وذلك متأثراً بالضغط النفسية الناجمة عن ملف التوتر ومؤشرات التحرك العسكري المحتمل في المنطقة، رغم أن كل الخيارات مفتوحة ومتساوية ومتعادلة ومن ضمنها احتمالات التسوية في اللحظات الأخيرة.

تاريخياً أسواق المال هي أول الضحايا للتوترات، لكن في نهاية النفق عادة ما تعود البراعم الخضراء مرة أخرى، خصوصاً وأن أيًا من دول المنطقة ليست طرفاً في أي صراع أو نزاع.

غالباً ما تشهد أسعار النفط ارتفاعات ومكاسب نتيجة تلك التوترات، وهو جانب إيجابي لتطور حالة سلبية، كما أنه وفقاً للمعطيات والمؤشرات غالباً ما تكون هذه التحركات سريعة ومصحوبة بمطالب، ما يعني أن أي أجواء سلبية هي أجواء مؤقتة، وبالرغم من ذلك هناك شريحة تفضل الانتظار في المنطقة المحايدة لحين اتضاح الصورة، حتى لو تم البيع بخسارة نسبية يمكن تعويضها.

لكن في المقابل كبار الملاك والمستثمرون الرئيسيون في الشركات يواصلون ممارسة أعمال الشراء عبر تفعيل شراء أسهم الخزينة، وكذلك مواصلة تعزيز الأنشطة والأعمال التشغيلية ومراقبة الفرص والمضي قدماً بالالتزام في تنفيذ المشاريع القائمة.

مصدر استثماري أكد أن الظروف الحالية الضاغطة على السوق نفسياً ليست بجديدة، حيث سبق في العام الماضي وكانت هناك أحداث جسيمة شبيهة، وهي حرب الـ 12 يوماً، وكذلك ذروة اشتعال ملف الرسوم الجمركية، وبالرغم من ذلك تجاوزها السوق وحقق أفضل أداء في آخر 10 سنوات على صعيد مستويات السيولة والأداء العام.

الأداء الذي يشهده السوق ليس فنياً وليس مرتبط بآرقام أو نتائج أعمال، ويلاحظ أنه بالرغم من اشتداد التأثير السلبي العام هناك أسهم متماسكة وحققت أداء جيد وإيجابي من بداية العام، وحتى على مستوى جلسة أمس ارتفعت أسعار أسهم 16 شركة.

وكانت البورصة أمس نزفت خسائر بلغت 392.4 مليون دينار كويتي، وبلغت القيمة السوقية للبورصة 52.928 مليار دينار كويتي.



بلغت قيمة التداولات 60.29 مليون دينار، وزعت على 234.26 مليون سهم، بتنفيذ 19.12 ألف صفقة.

وأثر على الجلسة تراجع 11 قطاعاً في مقدمتها التكنولوجيا بـ 3.17%، بينما استقر قطاع الرعاية الصحية ارتفع قطاعا السلع الاستهلاكية والرعاية الصحية بـ 0.21% و 0.06% على التوالي.

تراجع سعر 105 سهماً على رأسها «العربية العقارية» بـ 13.64%، بينما ارتفع سعر 15 سهماً في مقدمتها «المعدات» بـ 26.61%، واستقر سعر 9 أسهم.

وجاء سهم «برقان» في مقدمة نشاط الكميات بـ 18.12 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 7.31 مليون دينار.

تراجعت أسعار أسهم 105 شركة عكست موجة هبوط جماعي للمؤشرات، فيما ارتفعت أسعار 16 شركة.

وتراجعت قيمة التداولات 24.6%، حيث بلغت 60.289 مليون دينار، وكمية الأسهم المشمولة بالتداول انخفضت 12.2%، فيما ارتفعت الصفقات 3.9%.

خيم التراجع على أداء المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات الأحد؛ وسط تراجع لـ 11 قطاعاً.

انخفض مؤشرا السوق الأول و«العام بـ 0.64% و 0.74% على التوالي، كما هبط المؤشران الرئيسي 50 والرئيسي بنحو 1.54% و 1.20% على الترتيب، عن مستوى الخميس الماضي.

إفصاحات البورصة

تعديل كيان تابعة لـ «طيران الجزيرة» إلى مساهمة مقفلة

أعلنت شركة طيران الجزيرة تعديل عقد شركة الجزيرة لخدمات المطارات إدارة وتشغيل المطارات التابعة. وذكرت أنه تم تحويل كيانها القانوني من شركة ذات مسؤولية محدودة، إلى شركة مساهمة كويتية مقفلة. وذكرت «الجزيرة» أنه لا يوجد أثر مالي لتلك المعلومة الجوهرية.

«المدار» تستلم 32 مليون درهم لبيع عقار في الإمارات

للمشتري في دولة الإمارات المتحدة. وقالت الشركة إن الأثر المالي لذلك يتمثل في تحقيق ربح بمبلغ يعادل مليون درهم إماراتي (83 ألف دينار كويتي)، وذلك في بيانات الربع الأول لعام 2026. يُشار إلى أن «المدار» وقعت عقداً ابتدائياً لبيع العقار في 21 ديسمبر 2025.

أعلنت شركة المدار الكويتية القابضة تسلمها كامل قيمة عقار (سكني / تجاري) والكائن في منطقة القصيدات، إمارة رأس الخيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملوك بالكامل للشركة والبالغة 32 مليون درهم إماراتي. وكشفت «المدار» أنه جاري نقل الملكية

فؤاد الغانم رئيساً لمجلس إدارة «التقدم التكنولوجي»

ثنيان الغانم رئيساً لمجلس الإدارة، وينوب عنه جراح وليد محمد الناصر ممثل شركة القرين لصناعة المواد الأولية بالإضافة إلى مهامه التنفيذية بحيث يعدل مسماه الوظيفي من عضو مجلس إدارة تنفيذي إلى نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي، ويتشكل المجلس كما يلي:

أعلنت شركة التقدم التكنولوجي إعادة تشكيل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بموجب اجتماعه المنعقد بتاريخ 22 يناير 2026، وذلك عقب تغيير ممثل شركة القرين للصناعات البلاستيكية في المجلس. وأوضحت أن تمت إعادة انتخاب فؤاد محمد

«تنظيف» مناقصة بقيمة 3.88 مليون دينار

أعلنت الشركة الوطنية للتنظيف موافقة لجنة الشراء العليا لمؤسسة البترول الكويتية على ترسية المناقصة رقم (2029-GS-CMS) على الشركة، بإجمالي 3.88 مليون دينار كويتي. وتتعلق تلك المناقصة بتقديم الخدمات الإدارية والبريدية لشركة البترول الوطنية الكويتية على الشركة؛ وذلك لمدة 4 سنوات. وكشفت «تنظيف» أنه من المتوقع أن يكون الأثر المالي صافي ربح 3% حسب التشغيل الفعلي، على أن ينعكس هذا الأثر في المعلومات المالية والبيانات المالية اللاحقة.

ميزان القابضة: طلب موافقة للاستحواذ على الخليج للتجارة

أعلن جهاز حماية المنافسة الكويتي، الأحد، تلقيه طلباً لإتمام عملية التركز الاقتصادي. وحسب تدوينة على موقع التواصل الاجتماعي «إكس»، جاء الطلب بشأن استحواذ شركة ميزان القابضة (الكويت) على نسبة 99% وشركتها التابعة الصابرية إنترناشيونال للتجارة العامة والمقاولات (الكويت) على نسبة 1% من رأس مال شركة الخليج للتجارة والتبريد (الكويت). يُذكر أن القانون رقم 72 لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة عرف عمليات التركز الاقتصادي بأنها حالة من حالات التغيير على نحو دائم في السيطرة في السوق المعنية. وتنشأ في حالة الاندماج، أو الاستحواذ، وكذلك في حال تأسيس شراكة بين شخصين، أو أكثر يقدمان نشاطاً اقتصادياً مستقلاً عنهما على نحو دائم.



«مراكز للتطوير العقاري» بدءاً من 1 فبراير

وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة. وكشفت الشركة أنه سيبدأ العمل بالاسم التجاري الجديد بدءاً من 1 فبراير 2026.

أعلنت شركة مراكز التجارة العقارية تغيير الاسم التجاري للشركة رسمياً ليصبح شركة مراكز للتطوير العقاري، والإبقاء على الاسم المختصر «مراكز».

رخصة تسويق لـ «الوطني للاستثمار»

للعلماء المحترفين فقط حسب النص الوارد في الكتاب الأول (التعريفات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.
وتكون الجهات التي تتلقى طلبات الاشتراك هي شركة الوطني للاستثمار، وبنك الكويت الوطني.

أسهم صندوق الإجارة والتمويل التاسع بالدينار الكويتي المحدود تسويقاً خاصاً داخل دولة الكويت والمنشأ في جزر الكايمان.
ويكون سعر العرض 100 دينار كويتي للسهم الواحد، بالإضافة إلى عمولة اكتتاب تصل إلى 2.25% من المبلغ المستثمر تدفع مرة واحدة عند الاكتتاب.
وتطرح الأسهم التي سيتم تسويقها داخل دولة الكويت

أصدرت هيئة أسواق المال ، القرار رقم (13) لسنة 2026 بشأن رخصة تسويق خاص لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت ممنوحة لشركة الوطني للاستثمار لتسويق أسهم صندوق الإجارة والتمويل التاسع بالدينار الكويتي المحدود.
وحسب بيان الهيئة، الأحد؛ فإن المادة الأولى للقرار تضمنت أن يرخص لشركة الوطني للاستثمار بتسويق عدد 4 ملايين سهم من

الأميري AL AMIRI محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار



بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يغلق مرتفعاً 1.21% وسط صعود شبه جماعي للقطاعات



يزيد عن 20.2 مليار ريال، تلاها «أرامكو السعودية» بزيادة قيمتها 19.36 مليار ريال، ثم «مصرف الراجحي» بما يعادل 7.6 مليار ريال.

«الأول» و«سابك» يتصدران التراجعات

وكان البنك «السعودي الأول» الأبرز بين شركات «تاسي» التي سجلت انخفاضاً في القيمة السوقية؛ بواقع 657.53 مليون ريال، يليه «سابك» بتراجع يعادل 600 مليون ريال، ثم البنك السعودي الفرنسي «بي اس اف» بانخفاض 425 مليون ريال.

«أرامكو» تتصدر قائمة الكبار

وتصدرت «أرامكو السعودية» قائمة أكبر الشركات المدرجة في «تاسي» بالقيمة السوقية بنهاية تعاملات الأحد؛ بإجمالي 6.127 تريليون ريال، يليها «الراجحي» بـ 431.2 مليار ريال، ثم «معادن» بـ 301.96 مليار ريال.

وكانت أعلى الكميات لسهم «أمريكانا»، بكمية تداول بلغت 16.03 مليون سهم، تلاه سهم «صادرات» بكمية بلغت 15.34 مليون سهم.

السوق الموازي يرتفع 0.42%

وشهد السوق الموازي أداء إيجابياً بنهاية التعاملات، ليغلق مؤشر (نمو حد أعلى) مرتفعاً 0.42%، بما يعادل 99.47 نقطة، صعدت به إلى مستوى 23,612.74 نقطة.

وزادت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في «تاسي» بواقع 67.88 مليار ريال خلال جلسة الأحد، لتصل إلى 9.421 تريليون ريال، مقابل 9.353 تريليون ريال بنهاية جلسة الخميس الماضي.

ارتفاع ملحوظ في القيمة السوقية لـ «معادن» وحققت شركة التعدين العربية السعودية «معادن» أكبر مكاسب سوقية في السوق السعودي بختام تعاملات اليوم بما

واصل سوق الأسهم السعودية «تداول» أدائه الإيجابي، بنهاية جلسة الأحد، مسجلاً ارتفاعه الثالث على التوالي، في ظل صعود شبه جماعي للقطاعات، وسط تراجع السيولة مقارنة بالجلسة السابقة.

وأغلق المؤشر العام للسوق «تاسي» مرتفعاً 1.21% بمكاسب بلغت 134.9 نقطة، صعد بها إلى مستوى 11,268.48 نقطة، ليعزز تواجده أعلى مستويات 11 ألف نقطة.

وتراجعت قيم التداول إلى 4.78 مليار ريال، من خلال 214.07 مليون سهم، مقابل 6.85 مليار ريال، بتداولات بلغت نحو 269 مليون سهم، بنهاية جلسة الخميس الماضي.

قطاع التأمين يتراجع وحيداً وشهدت جميع القطاعات أداء إيجابياً، بنهاية التعاملات، باستثناء قطاع التأمين، الذي خالف الاتجاه، بنسبة تراجع بلغت 0.86%.

وتصدر قطاع المواد الأساسية مكاسب القطاعات الرئيسية بعد صعوده 2.89% وارتفع قطاع البنوك 0.99%، وبلغت مكاسب قطاعي الطاقة والاتصالات 0.3% و0.28% على التوالي.

202 سهم باللون الأخضر

شهد السوق ارتفاع أسهم 202 شركة في الختام، مقابل تراجع أسهم 61 شركة، واستقرار أسهم 5 شركات، حيث يضم السوق 268 ورقة مالية مدرجة.

وتصدر سهم «مجموعة تداول» الأسهم الراححة في جلسة الأحد؛ حيث أغلق على ارتفاع نسبته 9.97% ليزيد سعر السهم بواقع 14.60 ريالاً، ويغلق عند مستوى 161.0 ريالاً، تلاه سهم «مكة»، الذي صعد 9.91%.

واقصرت قائمة الخسائر على 61 سهماً، بصدارة سهم «أنابيب الشرق»، الذي هبط 2.38%، ليغلق عند مستوى 126.90 ريالاً، وحل سهم «ملاذ للتأمين»، في المركز الثاني بنسبة تراجع بلغت 2.12%.

الأسهم الأكثر نشاطاً

وتصدر سهم «معادن» نشاط الأسهم من حيث القيمة بـ 290.82 مليون ريال، وأغلق مرتفعاً 7.18%، وكان المركز الثاني لسهم «الراجحي»، بقيمة تداول بلغت 260.06 مليون ريال، وصعد 1.79%.

أسهم قطاعي المال والصناعة يضغطان على مؤشر بورصة مسقط

سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج بحجم 7.48 مليون سهم.

الأسماك العُمانية يقود التراجعات

قاد سهم الأسماك العُمانية المتراجعين في بورصة مسقط بجلسة الأحد بنسبة 6.45% عند 0.029 ريال، وتلاه سهم عُمان والإمارات القابضة منخفضاً بنسبة 6.25% عند 0.105 ريال، وسجل سهم المتحدة للتمويل تراجعاً بنسبة 4.55% إلى 0.084 ريال.

وانخفض سهم الوطنية العُمانية للهندسة بنسبة 3.29% عند 0.147 ريال، وتراجع سهم الأنوار للاستثمارات بنسبة 3.03% إلى 0.128 ريال.

وعلى الجانب الآخر، تصدر سهم جلفار للهندسة والمقاولات الراحين بنسبة 10.71% عند سعر 0.093 ريال، وتلاه سهم صلالة لخدمات الموائ مرتفعاً بنسبة 9.8% عند 0.448 ريال، ثم سهم الخدمات المالية بنسبة 8.99% عند 0.097 ريال.

وسجل سهم مطاحن صلالة ارتفاعاً بنسبة 7.5% عند 0.43 ريال، وارتفع سهم ظفار للأغذية والاستثمار بنسبة 3.23% إلى 0.16 ريال.

وارتفع حجم التداولات بنسبة 15.21%، إلى 126.07 مليون سهم مقابل 109.42 مليون سهم بجلسة الخميس.

وارتفعت قيمة التداولات بنسبة 4.9% إلى 31.9 مليون ريال مقابل 30.41 مليون ريال بالجلسة السابقة.

بنك مسقط يقود النشاط حجماً وقيمة قاد سهم بنك مسقط قائمة الأنشطة قيمة بتداولات بلغت 11.52 مليون ريال، تلاه سهم بنك صحرار الدولي بقيمة 4.23 مليون ريال، ثم سهم العمانية للاتصالات بقيمة 4.18 مليون ريال.

وجاء سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج رابعاً بقيمة تداول بلغت 2.90 مليون ريال، تلاه سهم أوكيو للصناعات الأساسية بقيمة 2.40 مليون ريال.

وعلى صعيد الأنشطة حجماً، جاء سهم بنك مسقط في الصدارة بحجم تداول بلغ 32.54 مليون سهم، تلاه سهم بنك صحرار الدولي بحجم 26.13 مليون سهم. وسجل سهم أوكيو للصناعات الأساسية تداولات بحجم 12.89 مليون سهم، بينما بلغ حجم تداول سهم أسياذ للنقل البحري 7.52 مليون سهم، وجاء

تراجع المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30»، بنهاية تعاملات الأحد، أولى جلسات الأسبوع، بنسبة 0.37%، إلى مستوى 6,191.05 نقطة، خاسراً 23.13 نقطة، عن مستوياته بجلسة الخميس الماضي.

وتأثر المؤشر بتراجع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.64%، مع تراجع سهم عمان والإمارات القابضة بنسبة 6.25%، وتراجع سهم المتحدة للتمويل بنسبة 4.55%.

وانخفض مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.36%، مع تقدم سهم الأسماك العمانية على المتراجعين في السوق الأول بنسبة 6.45%، وتراجع سهم ظفار لتوليد الكهرباء بنسبة 2.27%.

وحد من تراجع قطاع الصناعة صدارة سهم جلفار للهندسة والمقاولات للراحين بالسوق الأول بنسبة 10.71%،

وعلى الجانب الآخر ارتفع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.08%، صدارة سهم الخطوط البحرية للراحين بالسوق الأول بنسبة 1.48%، وبدعم سهم الكهرباء الأردنية بنسبة 1.11%.

بورصات خليجية

بورصة قطر تتراجع 1.32% عند الإغلاق..
و«الريان» الأعلى تداولاً

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الأحد على انخفاض؛ تزامناً مع تصدّر سهم بنك الريان نشاط التداولات. هبط المؤشر العام للبورصة 1.32% فاقداً 149.81 نقطة، عند مستوى 11186.78 نقطة، عن مستوى الخميس الماضي. أثر على الجلسة تراجع جميع قطاعات البورصة السبع على رأسها قطاع الاتصالات بـ 2.29%، وتذيل القائمة قطاع النقل بـ 0.48%.

تراجعت السيولة إلى 301.12 مليون ريال، مقابل 627.84 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي، وانخفضت أحجام التداول عند 117.2 مليون سهم، مقارنة بـ 135.48 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 18.81 ألف صفقة، مقابل 32.15 ألف صفقة الخميس الماضي.

ومن بين 54 سهماً نشطا، تقدم سهم بنك الدوحة تراجعاً الأسهم البالغ عددها 50 سهماً بـ 3.38%، بينما ارتفع سعر 4 أسهم على رأسها «مقدام» بـ 0.96% واستقر سعر سهمين. وجاء سهم «الريان» في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 13.61 مليون سهم، وسيولة بقيمة 30.90 مليون ريال.

بورصات عالمية

رهان في سوق الأسهم الصينية على شركات التصدير الصناعي



تقود قصة قطاعين سوق الأسهم الصينية، ما يدفع المستثمرين إلى زيادة رهاناتهم على الشركات المستفيدة من طفرة الصادرات الصناعية على حساب الشركات التي تعاني من ركود استهلاكي.

يرسم ثاني أكبر اقتصاد في العالم صورة لقطاعات حساسة للاستهلاك تتخلف أكثر فأكثر عن الصناعات المرتبطة بالتصنيع والتكنولوجيا. هذا الأمر يجعل مؤسسات وول ستريت، بما فيها «مورغان ستانلي» و«جيه بي مورغان أسيت ما نيجمنت»، أكثر تفاعلاً تجاه الشركات الصينية، بدءاً من مصنعي الآلات وحتى شركات بناء شبكات الطاقة.

وقد ازدهرت هذه الشركات الصينية بفضل شهية العالم تجاه التصنيع المتقدم أو الارتفاع الحاد في الطلب على البنية التحتية للذكاء الاصطناعي.

صادرات قوية للصين مقابل استهلاك محلي ضعيف

شهد الاقتصاد الصيني انقساماً أكبر خلال العام الماضي. فقد ساهمت قوى صناعية جديدة في تحقيق صادرات قوية بشكل مفاجئ، متجاوزة التعريفات الجمركية التي أطلقها الرئيس الأميركي دونالد ترامب. في المقابل، لا يزال الاستهلاك المحلي ضعيفاً وسط ركود طويل في سوق العقارات. بالنسبة للمستثمرين، يُعيد هذا الانقسام تشكيل استراتيجياتهم، مُكافئاً الرهانات الانتقائية على الشركات الصناعية الرائدة عالمياً بدلاً من تلك التي تعتمد بشكل كبير على انتعاش يقوده الاستهلاك. كتب ويليام براتون، رئيس قسم أبحاث الأسهم النقدية بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لدى «بنك بي إن بي باريبا إكسان» (BNP Paribas Exane)، في مذكرة: «من الواضح أن هناك وجهين مختلفين تماماً للصين في الوقت الراهن». وأضاف: «لدينا تفضيل واضح لقطاعات المواد والصناعات والتكنولوجيا وفروعها على نظيراتها الموجهة للمستهلكين، وهو تفضيل يعكس في اتجاهات الأرباح والبيانات الاقتصادية الأخيرة».

ويعزى جزء كبير من قوة الصادرات الصينية إلى شركات تصنيع المعدات ومكونات الإلكترونيات وتعددين المعادن المرتبطة بالطلب العالمي على البنية التحتية للذكاء الاصطناعي. وقد ارتفعت أسهم شركة «تشاينا إكس دي إلكترونيك»، وهي شركة مقاولات رئيسية في مجال إنشاء شبكات الجهد العالي جداً، بنسبة 75% هذا العام، بينما ارتفعت أسهم شركة «تي بي إي إيه»، المتخصصة في تصنيع المكونات الكهربائية، بنحو 28%.

توقعات متفائلة

وكانت «مورغان ستانلي» أحدث المنضمين إلى موجة التوصيات المتفائلة، مفضلة مجموعة من الأسهم ضمت

والتكنولوجيا كمحركين جديدين للنمو، حيث يلعب سوق الأسهم دوراً محورياً في دعم تكوين رأس المال وتوزيع ثروات الأسر.

تحديات محتملة لقطاع التصنيع الصيني

ومع ذلك، قد تتدهور آفاق الشركات الصناعية في الصين إذا واجهت معارضة شديدة من الدول التي تخشى تدفق السلع الرخيصة. وفي الوقت نفسه، وبينما تضع بكين إنعاش الاستهلاك على رأس أولوياتها السياسية هذا العام، يرى بعض المراقبين أن تقييماً القطاع قد تكون جذابة بما يكفي للمستثمرين الباحثين عن فرص استثمارية مغرية.

في الوقت الراهن، يبدو أن زخم الاقتصاد ذي السرعتين لا يزال قائماً؛ فقد ارتفعت توقعات أرباح مؤشر «سي إس آي 300» للقطاع الصناعي بنسبة 10% خلال الأشهر الستة الماضية، مقارنة بزيادة قدرها 5% فقط لمؤشر قطاع السلع الاستهلاكية، وفقاً لبيانات جمعتها «بلومبرغ».

علقت مين لان تان، رئيسة مكتب الاستثمار لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في «يو بي إس غروب»: «أعتقد أن تفوق أداء القطاع الصناعي سيستمر، لأنه يشهد نمواً هيكلياً كبيراً. وأضاف: «لا يمكن لأحد أن يتراجع عن سباق الذكاء الاصطناعي، لذا نعتقد أن هذا السباق سيواصل دفع عجلة القطاع الصناعي».

شركات «ساني هيفي إنديستري» (Sany Heavy Industry)، «جيانغسو هينغلي هايدروليك» (Jiangsu Hengli Hydraulic)، و«هانز ليزر تكنولوجي إنديستري غروب» (Han's Laser Technology Industry Group)، و«وشي ليد إنتلجينس إكويبمنت» (Wuxi Lead Intelligent Equipment).

أشار محللو البنك، بمن فيهم شينغ تشونغ، في مذكرة لهم، إلى أن «قطاع آلات البناء يدخل دورة تحسن، مع استمرار الانتعاش الاقتصادي المحلي بالتوازي مع الطلب الخارجي»، مشيرين إلى «زخم نمو جيد» في الصادرات.

في المقابل، تخلّفت أسهم قطاع السلع الاستهلاكية عن الأداء العام. فقد انخفضت أسهم شركة «فوياو غلاس إنديستري غروب» (Fuyao Glass Industry Group) بنسبة 5.4% هذا العام، فيما تراجعت أسهم «غريت وول موتور» (Great Wall Motor) 4.6%.

أشار تشاوبينغ تشو، استراتيجي الأسواق العالمية في «جيه بي مورغان أسيت مانيجمنت»، في مذكرة له، إلى أن «المحادثات الأخيرة مع المستثمرين تُظهر أن المستثمرين المؤسسيين ما زالوا حذرين بشأن الانتعاش الاقتصادي المحلي، ويركزون بدلاً من ذلك على إمكانات نمو الأرباح في ظل التوجه نحو العولمة».

وأضاف تشو: «يؤكد صناع السياسات على التصنيع المتقدم

بورصات عالمية

تأهب في الأسواق لاحتمال التدخل لدعم الين بعد تحذير تاكايشي



لم يسجلها منذ عام 2024، ليرتفع بما يصل إلى 1.75% عند 155.63 ين مقابل الدولار، مسجلاً أكبر مكسب يومي منذ أغسطس.

التي شهدت أكبر زيادة لها منذ أكثر من عقد. وقد شهد الين تقلبات حادة في الساعات الأخيرة من تداولات الأسبوع الماضي، إذ عكس مساره الهابط بعد اقترابه من مستويات

يستهل المتداولون هذا الأسبوع في حالة من التأهب الشديد لاحتمال تدخل الحكومة اليابانية لوقف تراجع الين في الآونة الأخيرة -ربما بمساعدة نادرة من الولايات المتحدة- بعدما أشارت رئيسة الوزراء ساناي تاكايشي إلى التحرك في مواجهة التحركات غير الطبيعية.

تتزايد التكهّنات بشأن التدخل بعد أن أفاد متداولون خلال جلسة التداول الأميركية يوم الجمعة بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك تواصل مع مؤسسات مالية للاستفسار عن سعر صرف الين. وفي وقت سابق من اليوم نفسه، امتنع كبير المسؤولين عن العملة في اليابان عن التعليق على ما إذا كانت السلطات في طوكيو قد فحصت السعر.

وقال مايكل براون، كبير استراتيجيي الأبحاث في «مجموعة بيبيرستون» (Pepperstone Group): "فحص السعر عادة ما يكون آخر تحذير قبل تنفيذ مثل هذا الإجراء"، في إشارة إلى التدخل. وأضاف أن "إدارة تاكايشي تبدو أقل تسامحاً بكثير مع المضاربة في سوق الصرف مقارنة بالإدارات السابقة". التقارير المتعلقة بفحص السعر من المرجح أن تجعل السوق أكثر حذراً من محاولة إضعاف العملة اليابانية بدرجة أكبر، ما يضغط على مراكز البيع على المكشوف في الين

بورصة نيويورك تخطط لتداول مستمر يُنهى تقليد قرع جرس الافتتاح والإغلاق



الأميركية تقع خلال ساعات العمل العادية، واصفاً الفكرة بأنها «مضيعة للوقت».

لكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن تقليص فترات تسوية الصفقات قد يمثل ميزة تنافسية لبورصة نيويورك، مقارنة بالأسواق الأخرى التي لا تزال تعتمد تسوية مؤجلة ليوم كامل في معظم الحالات.

ورغم ذلك، يحذّر مراقبون من أن تأثير هذه الفئة قد يظل محدوداً، في ظل تمسك المؤسسات المالية الكبرى والمصارف بساعات عمل تقليدية، ما قد يصعب تنسيق عمل السوق بأكمله على مدار الساعة.

ويخلص محللون إلى أن نجاح التجربة سيعتمد في النهاية على مدى استعداد المنظومة المالية ككل لمواكبة هذا التحول، وليس البورصات وحدها.

وتسعى وول ستريت، في ظل احتدام المنافسة العالمية، إلى توسيع قاعدة المستثمرين، خصوصاً صغار المستثمرين والأجانب، مع الإشارة إلى أن نحو 18% من الأسهم الأميركية كانت مملوكة لأجانب في 2024، بحسب بيانات وزارة الخزانة الأميركية.

لما تمثله من تغيير جوهري في آليات عمل السوق. ويرى الباحث في مؤسسة ميل ستريت ريسيرتش، سام بيرنز، أن الانتقال إلى التداول المستمر يعكس التحول التكنولوجي الذي شهده السوق منذ حقبة التداول الورقي، حين كان المستثمرون مضطرين إلى التواجد شخصياً في وول ستريت لإتمام الصفقات.

كما أوضح أن تطور منصات التداول الإلكترونية أتاح مع مرور الوقت، تنفيذ عمليات خارج ساعات العمل التقليدية، وهو ما عزز تدريجياً الإقبال على هذا النمط من التداول.

وأظهرت وثيقة لبورصة نيويورك نُشرت مطلع عام 2025 أن حجم التداولات خارج ساعات العمل ارتفع بشكل ملحوظ منذ 2019، وحقق قفزة كبيرة منذ 2024، مع متوسط قيمة يومية تجاوز 61 مليار دولار.

تشكيك في الفائدة
في المقابل، قلل أستاذ الاقتصاد في جامعة جونز هوبكنز، ستيف هانكي، من جدوى التداول غير المحدود زمنياً، معتبراً أن معظم الأحداث المؤثرة في سوق الأسهم

تتجه بورصة نيويورك إلى إطلاق منصة تداول تعمل على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، إلى جانب التسوية الفورية للصفقات، دون تحديد موعد رسمي لافتتاح وإغلاق الجلسات، في خطوة قد تُنهى تقليد قرع الجرس الذي رافق نشاط البورصة لأكثر من قرن.

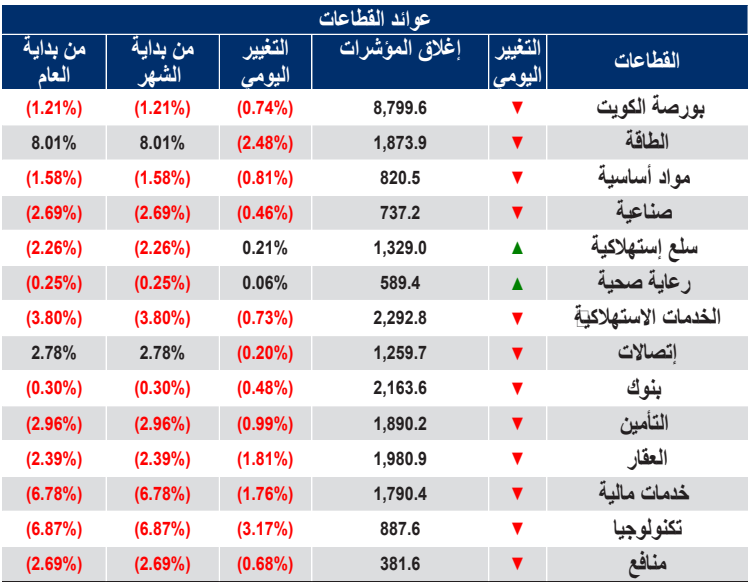
وستعتمد المنصة الجديدة على معاملات غير مقيّدة زمنياً، تقوم على إصدار رموز رقمية «توكن»، تمثل أسهم الشركات المدرجة في البورصة، وفقاً لبيان مجموعة إنتركونتينتال إكستشينج Intercontinental Exchange المالكة لبورصة نيويورك و11 بورصة أخرى.

ناسداك تدرس خطوة مماثلة
وفي مسار مواز، تدرس منصة ناسداك - التي تُدرج فيها على وجه الخصوص شركات التكنولوجيا - إطلاق تداولات على مدار الساعة 5 أيام في الأسبوع خلال العام الجاري، ما يشير إلى تحوّل أوسع في بنية سوق الأسهم الأميركية.

غير أن تنفيذ الخطوتين يبقى مشروطاً بالحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية والبورصات الأميركية، نظراً

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

25 يناير 2026



مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية				القيمة	أداء المؤشرات		
مؤشر السوق الأول			اليومي (نقطة)		اليومي (%)	الشهري (%)	من بداية العام (%)
▼	9,389.26	(80.1)	(0.84%)	(1.15%)	(1.15%)	(1.15%)	
▼	8,657.07	(135.6)	(1.54%)	(0.37%)	(0.37%)	(0.37%)	
▼	8,176.52	(99.5)	(1.20%)	(1.52%)	(1.52%)	(1.52%)	
▼	8,799.60	(65.2)	(0.74%)	(1.24%)	(1.24%)	(1.24%)	
▼	52,928.12	(392.4)	(0.74%)	(1.13%)	(1.13%)	(1.13%)	

مؤشرات التداول		القيمة	التغير اليومي %	المتوسط اليومي	
				2025	2026
التمعة المتأولة (بندون سه)		234.4	(12.2%)	349.6	271.7
القيمة المتأولة (بندون درك)		60.4	(24.6%)	83.9	75.3
عدد الصفقات		19,261	3.9%	18,308	18,365



شركة الصفاء للاستثمار
AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

(965) 22 675 140
Al-Safat Tower, Hawalli, Beirut St.
alsafatinvest.com
research@alsafatinvest.com
alsafatinvestment
al-safat-investment-company

لأسبوع

19 يناير - 22 يناير
2026

التقرير الأسبوعي لبورصة الكويت

النسبة لإجمالي القيمة السوقية	مكرر القيمة الدفترية	مكرر الربحية	عدد الصفقات	قيمة التداول	كمية التداول	العائد السنوي	العائد الشهري	العائد الاسبوعي	آخر إقفال	القيمة السوقية	السوق
81.9%	1.7	18.3	37,252	228,189,038	585,331,113	-0.5%	-0.5%	1.0%	9,449.36	44,242	السوق الأول
18.1%	1.2	14.3	39,522	99,446,157	570,486,460	-0.3%	-0.3%	2.7%	8,276.03	9,783	السوق الرئيسي
100%	1.3	15.3	76,774	327,635,196	1,155,817,573	-0.5%	-0.5%	1.3%	8,864.81	54,024	السوق العام

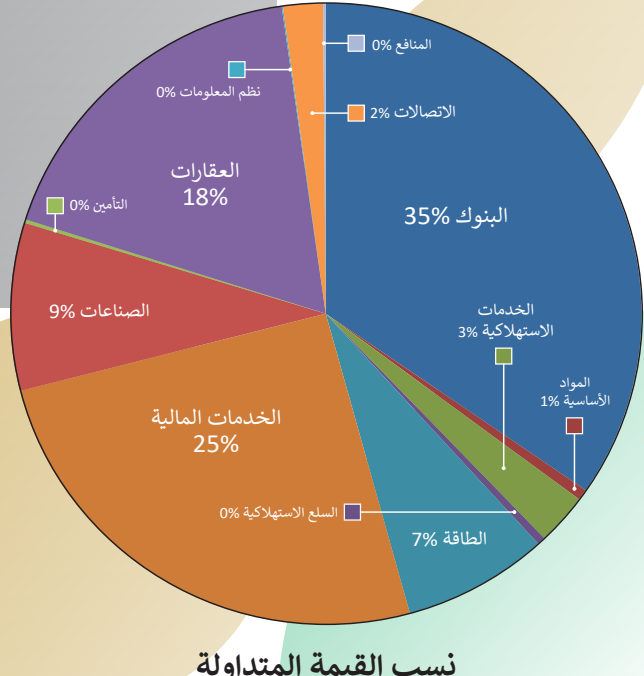
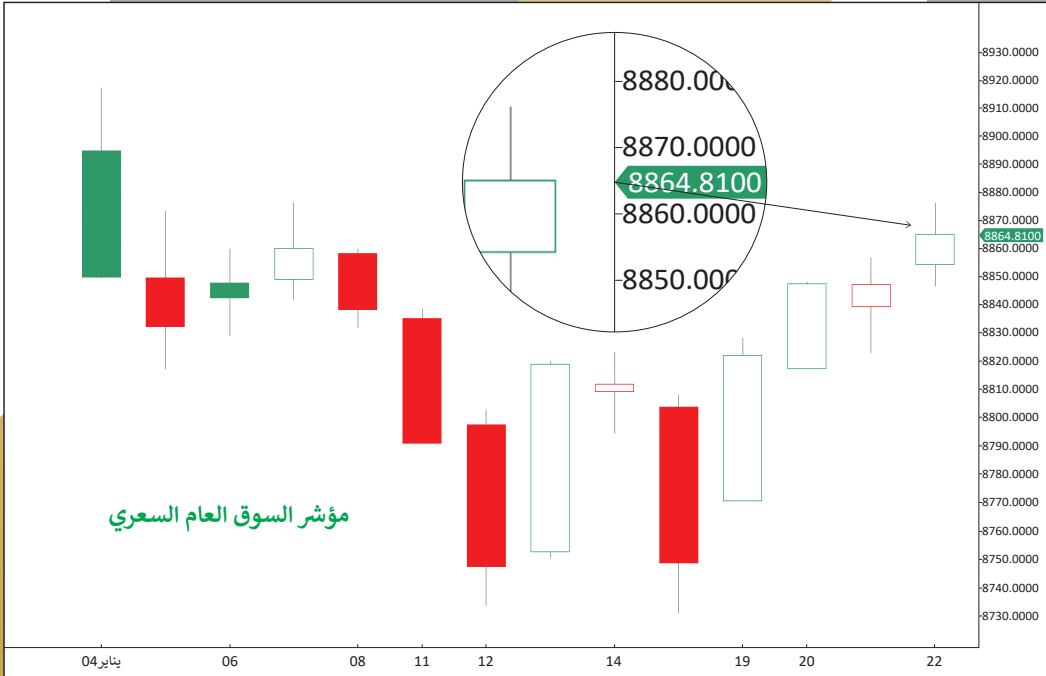
النسبة لإجمالي القيمة السوقية	مكرر القيمة الدفترية	مكرر الربحية	عدد الصفقات	قيمة التداول	كمية التداول	العائد السنوي	العائد الشهري	العائد الاسبوعي	آخر إقفال	القيمة السوقية	القطاع
61.19%	1.4	21.1	14,030	113,406,799	230,643,110	0.2%	0.2%	0.7%	2,173.96	33,058	البنوك
0.86%	2.4	16.1	360	1,866,032	3,237,375	-0.8%	-0.8%	2.0%	827.21	467	مواد أساسية
2.88%	1.5	16.3	3,049	8,707,028	13,339,087	-3.1%	-3.1%	1.9%	2,309.74	1,554	الخدمات الاستهلاكية
0.75%	2.0	22.6	913	1,377,599	1,997,988	-2.5%	-2.5%	6.0%	1,326.17	403	السلع الاستهلاكية
1.00%	2.5	13.2	5,145	24,395,761	88,824,422	10.8%	10.8%	6.9%	1,921.47	540	الطاقة
11.18%	1.2	15.2	22,655	82,834,740	464,618,203	-5.1%	-5.1%	2.5%	1,822.48	6,041	الخدمات المالية
0.52%	1.8	24.3	31	11,454.924	18,775	-0.3%	-0.3%	0.5%	589.06	283	الرعاية الصحية
4.63%	1.3	15.3	8,889	28,627,776	79,641,447	-2.2%	-2.2%	1.9%	740.65	2,500	صناعية
1.47%	1.2	10.8	713	610,085	4,639,521	-2.0%	-2.0%	-0.7%	1,909.10	797	التأمين
8.05%	1.2	17.3	17,557	58,480,518	253,611,512	-0.6%	-0.6%	2.1%	2,017.38	4,349	العقار
0.02%	1.1	NM	268	198,298.94	1,583,558	-3.8%	-3.8%	5.9%	916.65	13	التكنولوجيا
7.15%	2.4	11.1	2,753	6,686,838	10,681,607	3.0%	3.0%	2.1%	1,262.21	3,860	الاتصالات
0.30%	1.2	11.7	411	432,266	2,980,968	-2.0%	-2.0%	2.1%	384.21	161	منافع

الأكثر ارتفاعاً	الأكثر انخفاضاً
الصفقات	الصفقات
القيمة	القيمة
الكمية	الكمية
نسبة التغير	نسبة التغير
آخر إقفال	آخر إقفال
السهم	السهم
230	230
82	82
54	54
786	786
706	706

الأكثر تداولاً من حيث القيمة	الأكثر تداولاً من حيث الكمية
الصفقات	الصفقات
القيمة	القيمة
الكمية	الكمية
نسبة التغير	نسبة التغير
آخر إقفال	آخر إقفال
السهم	السهم
4,837	4,837
2,767	2,767
4,456	4,456
1,391	1,391
1,134	1,134

ملخص السوق:

- انخفضت كمية تداول السوق الأول بنسبة 5%، بينما ارتفعت القيمة بنسبة 5%. كما ارتفعت كمية وقيمة تداول السوق الرئيسي بنسبة 24% و28% على التوالي.
- سجلت المؤشرات ارتفاعاً طفيفاً رغم تصاعد التوترات الجيوسياسية.
- فنياً، أغلق مؤشر السوق العام عند مستوى 8,864، مع مستويات دعم عند 8,827 و8,790 و8,740، ومقاومة عند 8,884. كما أغلق مؤشر السوق الأول عند مستوى 9,449، مع مستويات دعم عند 9,437 و9,422 و9,400، ومقاومة عند 9,462. وأغلق مؤشر السوق الرئيسي عند مستوى 8,276، مع مستويات دعم عند 8,248 و8,186 و8,156، ومقاومة عند 8,308.



عطورات

مقاميس
maqames -perfume

55205700



«بيتك تكافل» تشارك بمعرض السيارات Auto World Show



جانب من جناح الشركة

شاركت شركة بيتك للتأمين التكافلي «بيتك تكافل» في معرض السيارات Auto World Show، الذي أقيم في أرض المعارض بمنطقة مشرف، بمشاركة واسعة من نخبة وكالات السيارات العالمية، والتي استعرضت أحدث الموديلات والتقنيات المتطورة، إلى جانب أبرز الابتكارات التي توصلت إليها صناعة السيارات على مستوى العالم.

وجاءت مشاركة «بيتك تكافل» في إطار حرصها على التواجد الفعال والمستمر في الفعاليات والمعارض المتخصصة، بما يعكس التزامها بالتواصل المباشر مع العملاء وتعزيز حضورها في السوق المحلي، حيث قدمت من خلال جناحها باقة متكاملة لتأمين السيارات الشامل مع خصم خاص فقط لزوار المعرض.

وشهد جناح «بيتك تكافل» خلال أيام المعرض تواجد فريق متخصص من الكوادر المؤهلة لاستقبال الزوار والعملاء، وتقديم شرح تفصيلي حول الخدمات التأمينية التي توفرها الشركة، إلى جانب توضيح المزايا والتغطيات التأمينية المتنوعة التي تم تصميمها بما يتناسب مع متطلبات العملاء، وبما يضمن لهم أعلى مستويات الحماية والاطمئنان.

ومثلت المشاركة في معرض Auto World Show فرصة مهمة لتعزيز الانتشار والتواجد، وذلك ضمن استراتيجية الشركة الهادفة إلى توسيع قاعدة عملائها وتعزيز قنوات التواصل المباشر معهم، والتعرف على احتياجاتهم وتطلعاتهم المستقبلية، حيث تعد المعارض المتخصصة، منصة فعالة للتفاعل المباشر وبناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء، كما جاءت انسجاماً مع رؤيتها في تقديم حلول تأمينية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تساهم في دعم قطاع التأمين وتعزيز الثقة بالخدمات التكافلية، واستمرارها في تطوير منتجاتها وخدماتها بما يواكب تطورات السوق ويلبي تطلعات العملاء.

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

الاقتصادية تنشر البحث القانوني للدكتور سعود الطامي بعنوان:

الحصانة السيادية للأموال العامة الكويتية المستثمرة في الخارج... «مكتب الاستثمار الكويتي نموذجا»

والمنشور في مجلة الحقوق في جامعة الكويت (3)

مدى امتداد الحصانة القضائية للصندوق السيادي KIA إلى مكتب الاستثمار KI0

بقلم المحامي الدكتور سعود ناصر الطامي

محكم وموفق محلي لدى مركز الكويت للتحكيم التجاري

لمعرفة الحصانة ضد ممارسة الولاية القضائية التابعة لدولة أخرى يجب فهم أن الحصانة السيادية للدولة تدور حول معنى واحد لهذا المصطلح، الذي مؤداه "عدم جواز إخضاع الدولة فيما تقوم به من أعمال أو تصرفات لرقابة وإشراف قضاء دولة أجنبية دون رضاها.

وتعتبر "الحصانة السيادية للدولة" من المبادئ المسلم بها والراسخة في القانون الدولي العام وهو ما عبرت عنه صراحة "اتفاقية الأمم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية.

والحصانة السيادية التي تتمتع بها الدولة في هذا الشأن تكون موجهة ضد ممارسة الولاية القضائية التابعة لدولة أخرى، وليست ضد المسؤولية القانونية الوطنية والدولية، وبعبارة أخرى، فإن الحصانة السيادية للدولة لا تعني مطلقاً إعفاء تصرفها المتمتع بالحصانة من المسؤولية الموضوعية القانونية؛ إذ كل ما يترتب على تمسكها بالحصانة هنا هو إعفاؤها من المثول أمام المحاكم الداخلية لإحدى الدول الأجنبية احتراماً لسيادتها.



ذات الاختصاص القضائي داخل دولة المحكمة.

ولا يقتصر مصطلح "الحصانة السيادية" لمكتب الاستثمار الكويتي -KIO- من الولاية القضائية على تتمتع المكتب بتلك الحصانة أمام المحاكم الأجنبية على الإعفاء من ممارسة سلطة الفصل في الدعوى فحسب، بل يتسع ليشمل كذلك الإعفاء من ممارسة جميع الاختصاصات الإدارية والتنفيذية الأخرى، كالأوامر القضائية الصادرة بـ (التحقيق والفحص وانتداب الخبراء والتدابير المؤقتة) وغيرها من القرارات التي يمكن أن تشكل بدءاً أو شروعا في الإجراءات، ويضاف إلى ذلك الإعفاء من اتخاذ حجوزات تحفظية أو تنفيذية على ممتلكات دولة، وهي التي يمكن أن تصدر عن محكمة أجنبية.

ومن ثمّ يمكن التمييز بين نوعين من الحصانة السيادية لمكتب الاستثمار الكويتي -لندن KIO: النوع الأول ضد الإجراءات القضائية، والنوع الثاني الحصانة ضد التنفيذ والتي تستقل تماماً عن الأولى بالرغم من الصلة الوثيقة بين النوعين.

الحصانة ضد إجراءات التنفيذ لا تعتبر أثارا ولا نتيجة للحصانة القضائية ضد الإجراءات، فالحصانة السيادية "ضد الإجراءات" تهدف إلى الحيلولة دون مثول "مكتب الاستثمار الكويتي -KIO-" أمام القضاء الوطني لدولة المقر المضيفة للاستثمارات الكويتية منعا لاستدراج أو إجبار دولة الكويت من أن تدخل طرفا في أية نزاعات كان "مكتب الاستثمار الكويتي -KIO-" طرفا فيها أمام المحاكم الأجنبية احتراماً لسيادة واستقلال دولة الكويت. أما لحصانة "مكتب الاستثمار الكويتي -KIO-" ضد إجراءات التنفيذ تسعى إلى عرقلة "إجراءات التنفيذ الجبري" على الأموال المستثمرة التي هي بحسب الأصل كما انتهينا تدرج ضمن مفهوم المال العام.

وترتبط على ما سبق، فإن فقد الدولة لخصانتها القضائية ضد الإجراءات بخصوص فعل معين يندرج ضمن فئة الأفعال المستثناة من نطاقها لا يستتبع بطريقة تلقائية فقدها كذلك لخصانتها القضائية ضد التنفيذ، اللهم إلا إذا كانت الممتلكات المراد التنفيذ عليها تدخل هي الأخرى ضمن فئة الممتلكات المستثناة من نطاق الحصانة ضد التنفيذ.



الذي رفضت فيه اتخاذ أية إجراءات للتنفيذ الجبري ضد ييبيا لصالح الشركة الأمريكية الليبية للنفط (-LIMA CO)، على الرغم من وجود أصول وموجودات لدولة ليبيا داخل الإقليم السويسري، وقررت أن ذلك الرفض لم يرقم على أساس ما تتمتع به ليبيا من حصانة ضد التنفيذ، ولكن على أساس افتقار المحاكم السويسرية لـ "شرط وجود علاقة محلية كافية" بين النزاع وبين سويسرا كشرط لازم لانعقاد الاختصاص للمحاكم السويسرية، وبأن مجرد وجود أصول المدين لا يعطي سويسرا القدرة على خلق هذه العلاقة، ومن ثمّ تقرير الاختصاص.

ويلاحظ أن الأثر المترتب على الاعتراف بتوافر شروط وجود الحصانة السيادية "لمكتب الاستثمار الكويتي -KIO" هو "الانتفاء المطلق للولاية القضائية للدولة المضيفة للاستثمارات الكويتية"، بمعنى أن أثرها لا يقتصر على أحد أنواع المحاكم وعلى فرض تعددها - بل يمتد لكافة أنواع المحاكم وباختلاف أسمائها لتشمل جهة القضاء العادي والقضاء الإداري، فضلا عن المحاكم الخاصة والاستثنائية وبالإضافة كذلك إلى كافة اللجان

ومع هذا لا يحول ذلك بين المضرورة والطعن على مثل هذا التصرف أمام المحاكم الداخلية للدولة المدعى عليها، والتي في حالة فشلها في تعويض وإزالة الضرر الذي أصابه يمكن للمضرورة في هذه الحالة اللجوء إلى دولته؛ وذلك لتحريك دعوى الحماية الدبلوماسية أمام القضاء الدولي أو تسوية النزاع بأي طريقة سلمية أخرى.

ونتصور بأن المضرورة، في القضيتين محل الدراسة، كان يرغب، في حال الاعتراف بالحصانة السيادية "لمكتب الاستثمار الكويتي -KIO-" بالحصول على حكم مع إمكانية التنفيذ على أمواله في دولة الكويت.

هذا التصور وجدنا ملامحه في قضية (2022) Hard-KIO v عند إشارة المدعي إلى الصفة القانونية لمكتب الاستثمار الكويتي -لندن KIO، وتم

التأكيد عليه في جلسات الاستماع أمام المحكمة في قضية (KIA) /V. ALATEEQI 2024 / عند الاستدلال على عدم خضوع الكيان المستقل عن الدولة لأحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

نذات الملاحم في جلسات الاستماع بقضية (V. ALA- KIA) /TEEQI 2024 /، حيث دفع محامي المدعي بأن مكتب الاستثمار الكويتي -لندن KIO فشل في إثبات أنه كيان مستقل محصن من الولاية القضائية للمحاكم الإنجليزية بمقتضى المادتين 14/2، 14/2ب.

ومع ذلك فإن هذا التصور يواجه صعوبة في الواقع العملي ذلك أن قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي (الكتاب الثاني - التنفيذ)، يمنح صراحة في المادة (216) أ) حصانة مطلقة من التنفيذ على الأموال العامة والخاصة لدولة الكويت كقاعدة عامة.

وينبغي التفرقة هنا بين "الولاية القضائية" من جانب، و"الحصانة من الولاية القضائية" من جانب آخر؛ إذ إن الفكرتين مختلفتان وإن كانتا مترابطتين يشترط حتى تُطرح مسألة حصانة الدولة القضائية أمام المحاكم الأجنبية ينبغي أن يتوافر ابتداء شرط الولاية القضائية لدى هذه المحاكم وفقا لقواعد الاختصاص القضائي الداخلي أو الدولي، ففي هذه الحالة فقط يمكن أن نتحدث عن حصانة الدولة القضائية.

ومن التطبيقات القضائية لهذه الحالة حكم المحكمة الفيدرالية العليا في سويسرا الصادر في 19 يونيو 1980



تقرير البنك الوطني الأسبوعي عن أسواق النقد

تراجع الضغوط الجيوسياسية مع بقاء تأثيرها المحوري في توجيه اتجاهات الأسواق

استمرار قوة الإنفاق الاستهلاكي ترجع بقاء هامش الفائدة دون تغيير

ارتفاع هامشي لمؤشر تضخم نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة إلى 2.8%

التعليق على أداء الاسواق

اختتمت الأسواق العالمية تداولات الأسبوع على قدر كبير من الاستقرار، في ظل موازنة المستثمرين بين قوة النمو الاقتصادي واستمرار الضغوط التضخمية، والتي بدأت تشهد تراجعاً تدريجياً على الرغم من ترسخها. ففي الولايات المتحدة، ارتفع مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي، مقياس التضخم المفضل لدى الاحتياطي الفيدرالي، إلى 2.8% على أساس سنوي في نوفمبر مقابل 2.7%، فيما استقر معدل النمو الشهري عند 0.2%، ما يدعم التقديرات التي تشير إلى أن وتيرة الضغوط السعيرية أخذت في التباطؤ بشكل تدريجي وليس حاداً. وفي ذات الوقت، ظل الطلب قوياً، مع ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 0.5% على مدار شهري أكتوبر ونوفمبر، إلى جانب النمو القوي الذي سجله الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام بنسبة 4.4%، الأمر الذي عزز التوقعات بإبقاء الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة دون تغيير، بعد خفضها ثلاث مرات خلال العام 2025. من جهة أخرى، ساهم قرار الرئيس ترامب تعليق الرسوم الجمركية المرتقبة على أوروبا، في أعقاب المحادثات المتعلقة بإطار عمل للتعاون في منطقة جرينلاند-القطب الشمالي، في تعزيز معنويات المستثمرين ودعم أسواق الأسهم وتحسين أداء سندات الخزانة الأمريكية. وفي المملكة المتحدة، كان النشاط الاقتصادي إيجابياً، في ظل تعافي مبيعات التجزئة وتحسن بيانات مؤشر مديري المشتريات لشهر يناير على نطاق واسع بقيادة قطاع الخدمات. إلا أن معدل التضخم الكلي ارتفع إلى 3.4%، ما أبقى التوقعات الخاصة بسياسات التيسير النقدي لبنك إنجلترا دون تغيير يذكر. وعلى مستوى منطقة اليورو، ظلت معدلات النمو متواضعة لكنها مستقرة، إذ استقر مؤشر مديري المشتريات المركب عند 51.5، في حين عززت الضغوط المتزايدة على التكاليف نهج البنك المركزي الأوروبي القائم على التريث مع الحفاظ على قدر من المرونة في سياسته النقدية. أما في اليابان، فقد أبقى بنك اليابان على أسعار الفائدة دون تغيير عند 0.75% مع رفع توقعاته الاقتصادية، فيما حافظ بنك الشعب الصيني على معدل الفائدة المرجعي دون تعديل، بالتزامن مع تحسن أوضاع الائتمان. في الوقت نفسه، يصل الذهب إلى مستوى قياسي مدعوماً بحالة عدم اليقين الجيوسياسي المستمر وضعف الثقة في الدولار الأمريكي.

الولايات المتحدة

ارتفاع هامشي لمؤشر تضخم نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة إلى 2.8% مع استمرار قوة الإنفاق الاستهلاكي، ما يعزز توجه الفيدرالي للإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير

ابتعد معدل التضخم في الولايات المتحدة هامشياً عن المستوى المستهدف الذي حدده مجلس الاحتياطي الفيدرالي خلال شهر نوفمبر، وإن جاء متوافقاً مع التوقعات، إذ ارتفع كلا من معدل التضخم الكلي والأساسي وفقاً لمؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي إلى 2.8% على أساس سنوي مقابل 2.7% في أكتوبر، فيما استقرت الزيادة الشهرية عند 0.2% في كلا الشهرين. وقامت هيئة التحليل الاقتصادي الأمريكية بنشر بيانات شهري أكتوبر ونوفمبر معاً نظراً للإغلاق الحكومي. وأظهرت البيانات في الوقت ذاته استمرار قوة الإنفاق الاستهلاكي، مع ارتفاع الاستهلاك الشخصي بنسبة



كان من المقرر فرضها على الواردات من ثماني دول أوروبية، والتي كانت ستبلغ 10% اعتباراً من 1 فبراير وترتفع إلى 25% بدءاً من 1 يونيو، وذلك عقب إعلانه التوصل إلى "إطار عمل لاتفاق مستقبلي" يتعلق بجرينلاند والتعاون على نطاق أوسع فيما يتعلق بمنطقة القطب الشمالي. وجاء هذا التراجع عقب مناقشات أجراها مع الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) مارك روته على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، وعلى الرغم من عدم الإفصاح عن تفاصيل محددة، أشار ترامب إلى أن المفاوضات المرتقبة ستتناول قضايا الأمن في منطقة القطب الشمالي، وتعزيز التنسيق داخل حلف الناتو، وإمكانية انخراط الولايات المتحدة في حقوق التعدين في جرينلاند. وقد لاقت الخطوة ترحيباً في الأسواق، إذ سجل كل من مؤشري ستاندرد أند بورز 500 وناسداك 100 أعلى مستوياتهما خلال الجلسة، فيما واصلت سندات الخزانة الأمريكية تحقيق مكاسب إضافية. من جهتها، أكدت الدنمارك أن سيادة جرينلاند غير قابلة للتفاوض، مع الإشارة إلى استمرار المحادثات الثلاثية في هذا الشأن تحت مظلة حلف الناتو. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع عند مستوى 97.599.

المملكة المتحدة

مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة تتجاوز التوقعات حققت مبيعات التجزئة في المملكة المتحدة زيادة شهرية بنسبة 0.4% في ديسمبر 2025، متجاوزة التوقعات، بعد التراجع الهامشي الذي سجلته في نوفمبر. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بالأساس بنمو مبيعات التجارة الإلكترونية ومتاجر البيع غير التقليدية، مع زيادة الطلب على المجوهرات والمعادن النفيسة خلال موسم الأعياد، إلى جانب التحسن المحدود الذي شهدته مبيعات محال

0.5% في كلا الشهرين، وذلك مقابل نمو الدخل بوتيرة معتدلة وارتفاع معدل الادخار إلى 3.5%. وجاءت الزيادات السعيرية واسعة النطاق عبر السلع والخدمات، إذ قفزت أسعار الطاقة بنسبة 1.9%، في حين استقرت أسعار الغذاء دون تغيير. وبالاتزان مع النمو القوي للناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام، الذي بلغ 4.4%، واستمرار انخفاض طلبات إعانة البطالة، تعكس هذه المؤشرات مواصلة الاقتصاد مساره التوسعي. ويعزز ذلك التوقعات بإبقاء الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعه المرتقب، بعد خفض سعر الفائدة ثلاث مرات خلال العام 2025، في وقت تسعر فيه الأسواق تيسير السياسات النقدية بوتيرة محدودة خلال الفترة المتبقية من العام.

نمو الاقتصاد الأمريكي جرى تعديله بالارتفاع هامشياً في الربع الثالث

سجل الاقتصاد الأمريكي نمواً سنوياً قدره 4.4% في الربع الثالث من العام 2025، بعد مراجعة طفيفة بالرفع من 4.3%، مسجلاً بذلك أقوى وتيرة نمو للناتج المحلي الإجمالي منذ الربع الثالث من العام 2023. وجاءت هذه المراجعة مدفوعة بصفة رئيسية بتحسين أداء الصادرات وتراجع الأثر السلبي لتغيرات المخزونات. واستند النمو إلى قوة إنفاق المستهلكين (3.5%+)، إلى جانب الانتعاش الملحوظ الذي شهدته الصادرات (9.6%+)، وتحسن الإنفاق الحكومي (2.2%+)، في حين تراجع الواردات (4.4%-). وفي المقابل، وعلى الرغم من انحسار الضغوط المرتبطة بالمخزونات بشكل واضح، إلا أن الاستثمار في الأصول الثابتة شهد تباطؤاً ملحوظاً، ليسجل نمواً محدوداً بلغت نسبته 0.8% مقابل 4.4% في الربع الثاني من العام.

ترامب يعلق خطة فرض الرسوم الجمركية على أوروبا علق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الرسوم الجمركية التي



انتعاش نشاط القطاع الخاص في المملكة المتحدة مع قيادة قطاع الخدمات لتعافي واسع النطاق



السوبرماركت والوقود. في المقابل، واصلت متاجر السلع غير الغذائية، بما في ذلك الملابس والسلع المنزلية والمتاجر الكبرى، تسجيل تراجع، وذلك على الرغم من قفزة مبيعات الإنترنت بنسبة 1.8% على أساس شهري. وعلى أساس سنوي، نمت مبيعات التجزئة بنسبة 2.5%، مسجلة أسرع وتيرة نمو منذ أبريل، وبفارق ملحوظ فوق التوقعات وخلال الأشهر الثلاثة المنتهية في ديسمبر، انخفضت كمية المبيعات بنسبة 0.3% مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة، لكنها ظلت مرتفعة بنسبة 2.1% على أساس سنوي. وعلى مستوى العام 2025 ككل، ارتفع نشاط تجارة التجزئة بنسبة 1.3%، ليسجل تحسناً مقارنة بالعام 2024، مع تحسن معظم القطاعات باستثناء وقود السيارات.

انتعاش نشاط القطاع الخاص بالمملكة المتحدة

قفز مؤشر ستاندرد أند بورز المركب لمديري المشتريات في المملكة المتحدة إلى 53.9 في يناير 2026 مقابل 51.4 في ديسمبر، متجاوزاً التوقعات بفارق كبير، ومسجلاً أقوى توسع في نشاط القطاع الخاص منذ أبريل 2024. وقاد هذا الأداء تحسن قطاع الخدمات بوتيرة حادة إلى جانب تعافي قطاع التصنيع، الذي بلغ أعلى مستوياته في 17 شهراً. وارتفعت الطلبات الجديدة مرة أخرى بدعم من تحسن الطلب الخارجي، في حين تراجعت معدلات التوظيف نتيجة لارتفاع تكاليف الأجور واستمرار ضعف البيئة الاقتصادية، خاصة قطاع الخدمات. وفي ذات الوقت، تسارعت ضغوط التكاليف إلى أسرع وتيرة يتم تسجيلها في سبعة أشهر، ما دفع الشركات إلى رفع أسعار البيع، بينما تحسنت ثقة الأعمال للشهر الثاني على التوالي.

ارتفاع التضخم في المملكة المتحدة إلى 3.4% على أساس سنوي

ارتفع معدل التضخم الكلي في المملكة المتحدة إلى 3.4% على أساس سنوي في ديسمبر، مقابل 3.2% في نوفمبر، متجاوزاً التوقعات البالغة 3.3% هامشياً، ومسجلاً أول تسارع في وتيرة التضخم منذ خمسة أشهر. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصورة رئيسية بانتعاش حاد في أسعار تذاكر الطيران بنسبة 28.6% على أساس شهري، إلى جانب زيادة أسعار التبغ بنسبة 3% على أساس شهري عقب تعديلات الرسوم. كما ارتفع تضخم الخدمات هامشياً إلى 4.5%، إلا أن مكتب الإحصاءات الوطنية البريطاني أشار إلى أن هذه الزيادة تعكس تقلبات مؤقتة أكثر من كونها ناتجة عن ضغوط محلية هيكلية. وفي المقابل، واصلت مؤشرات الضغوط المستقبلية مسارها التراجعي، إذ استقرت أسعار المصانع على أساس شهري، بينما ارتفعت تكاليف المدخلات بنسبة 0.8% على أساس سنوي فقط، متأثرة بانخفاض أسعار النفط الخام. وعلى صعيد الأسواق، ساد قدر من الاستقرار العام، إذ تم تداول الجنيه الإسترليني أمام الدولار الأمريكي بالقرب من مستوى 1.3440، فيما ظلت توقعات السياسة النقدية دون تغيير، مع استمرار تسعير الأسواق خفض بنك الفائدة لسعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، واحتمال بنحو 70% لخفضها مرة ثانية قبيل نهاية العام. وأنهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3641.

منطقة اليورو

المركزي الأوروبي يبعث برسالة تريت لا جمود، مع الإبقاء على مرونة السياسة النقدية

أظهرت محاضر اجتماع البنك المركزي الأوروبي لشهر ديسمبر 2025 أن صانعي السياسات يرون أن البنك يستطيع اتباع نهج يتسم بالتريث، مع التأكيد في الوقت ذاته أن ذلك لا يعني التردد في التحرك أو تبني مسار أحادي للسياسة النقدية. وأوضح المسؤولون أن الموقف الحالي يعد مناسباً، لكنه يظل مرناً، ومدعوماً بمتانة النشاط الاقتصادي، واستمرار انخفاض معدلات البطالة إلى واحد من أدنى المستويات التاريخية، إلى جانب إشارة التوقعات إلى بقاء التضخم بالقرب من المستوى المستهدف. وفي المقابل، شدد المسؤولون على أن توازن المخاطر قد يؤدي إلى تغير الأوضاع الاقتصادية بشكل ملموس، ما يستدعي تعديل السياسة النقدية وفقاً لما تقتضيه الأمور، وليس بالضرورة الالتزام بمسار محدد سلفاً. وفي هذا السياق، أبقى البنك المركزي الأوروبي على سعر الفائدة دون تغيير للاجتماع الرابع على التوالي، مع استقرار سعر إعادة التمويل الرئيسي عند 2.15%، وسعر فائدة تسهيلات الإيداع عند 2.0%.

استقرار وتيرة نمو القطاع الخاص في منطقة اليورو مع تصاعد الضغوط السعرية

استقر مؤشر مديري المشتريات الأولي المركب لمنطقة

اليورو عند 51.5 في يناير 2026، وجاء أقل قليلاً من التوقعات، بما يعكس استقرار معدل النمو وإن ظل محدوداً في نشاط القطاع الخاص. واستند النمو بصفة رئيسية إلى قطاع الخدمات، وذلك على الرغم من تباطؤ وتيرته، في حين عاد الإنتاج الصناعي إلى مسار التوسع. وواصلت الطلبات الجديدة ارتفاعها للشهر السادس على التوالي، إلا أن الزخم شهد بعض التراجع في ظل ضعف الطلب الخارجي. وفي المقابل، سجل التوظيف انخفاضاً هامشياً، مدفوعاً بشكل رئيسي بتقليص الوظائف في ألمانيا. وعلى صعيد الأسعار، ارتفعت تكاليف المدخلات إلى مستويات تقترب من أعلى مستوياتها المسجلة خلال عام، ما دفع أسعار البيع إلى تسجيل أسرع وتيرة نمو منذ أبريل 2024. في المقابل، تحسنت ثقة الأعمال إلى أعلى مستوياتها في 20 شهراً، بدعم من ارتفاع مستويات التفاؤل على مستوى قطاع التصنيع.

وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1826.

آسيا والمحيط الهادئ

بنك اليابان يبقي على سعر الفائدة عند أعلى مستوياته منذ عقود مع رفع توقعات النمو والتضخم

أبقى بنك اليابان أسعار الفائدة قصيرة الأجل دون تغيير عند 0.75% خلال أول اجتماعاته للعام 2026، ليظل مستوى تكاليف الاقتراض عند أعلى مستوياته منذ العام 1995، وذلك قبيل الانتخابات المبكرة المقررة في فبراير. وقد صدر القرار بأغلبية 8 أصوات مقابل صوت واحد، حيث كان العضو هاجيمي تاكاتا الوحيد الذي دعا إلى رفع سعر الفائدة، في حين رأى غالبية صانعي السياسات أن مخاطر النمو والتضخم متوازنة. وأكد البنك أن إمكانية رفع سعر الفائدة ما تزال قائمة، شريطة أن يتسق النشاط الاقتصادي ومسار التضخم مع توقعاته. وفي إطار تحديث توقعاته، رفع بنك اليابان تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2025 إلى 0.9%، ولسنة 2026 إلى 1.0%، بدعم من الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة واليابان، هذا إلى جانب إقرار حزمة تحفيز مالي كبيرة. كما قام برفع توقعاته للتضخم الأساسي للسنة المالية 2026 هامشياً إلى 1.9%. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 155.71.

بنك الشعب الصيني يبقي على أسعار الفائدة المرجعية للقروض عند أدنى مستوياتها التاريخية في ظل تحسن أوضاع الائتمان

أبقى بنك الشعب الصيني أسعار الفائدة المرجعية للقروض دون تغيير عند أدنى مستوياتها القياسية خلال شهر يناير، إذ استقر سعر الفائدة على القروض لأجل عام واحد عند 3.0%، فيما ظل سعر الفائدة لأجل خمسة أعوام عند 3.5%، فيما ينسجم مع التوقعات. ويأتي هذا القرار عقب قيام البنك المركزي بخفض أسعار فائدة موجهة لقطاعات محددة بمقدار 25 نقطة أساس اعتباراً من 19 يناير، في خطوة تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي. وفي الوقت ذاته، كشفت البيانات الأخيرة أن نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين خلال العام 2025 بلغ المستوى المستهدف البالغ 5%، وذلك على الرغم من استمرار التحديات التي تواجه القطاع العقاري. كما شهدت أوضاع الائتمان تحسناً ملحوظاً، إذ قفزت القروض الجديدة باليوان الصيني خلال شهر ديسمبر مقارنة بنوفمبر، متجاوزة التوقعات، وذلك بدعم من إجراءات التحفيز الحكومية الرامية إلى تعزيز النشاط الاقتصادي. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند مستوى 6.9631.

السلع

يصل الذهب إلى مستوى قياسي

ارتفع الذهب نحو 5,000 دولار للأونصة يوم الجمعة، عقب موجة صعود قوية دفعت الأسعار إلى مستوى قياسي بلغ 4989.61 دولار، مسجلاً أفضل مكسب أسبوعي له منذ مارس 2020. وجاء هذا الارتفاع بدعم من تراجع الثقة في الدولار الأمريكي، واستمرار التوترات الجيوسياسية، إلى جانب حالة عدم اليقين الاقتصادي على نطاق أوسع. وفي ذات الوقت، تابعت الأسواق انحسار المخاوف المرتبطة بالرسوم الجمركية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على خلفية ملف جرينلاند، رغم بقاء التوترات دون حسم، في ظل تأكيد الرئيس ترامب التوصل إلى اتفاق مدعوم من حلف الناتو يمنح الولايات المتحدة وصولاً دائماً، مقابل إعادة تأكيد الدنمارك على سيادتها. وعلى صعيد البيانات الاقتصادية، جاءت قراءات تضخم نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة متوافقة إلى حد كبير مع التوقعات، ما عزز الرهانات على إبقاء الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعه المرتقب الأسبوع المقبل.

استبيان «الاقتصادية»

يناير 2026

السؤال

هل تؤيد ربط المناصب فى مجلس الإدارة
«الرئيس – نائب الرئيس – الرئيس التنفيذي»
بالأداء التشغيلى والنمو
الحقيقى للشركة ومستوى
العائد للمساهمين
وليس ببيع الأصول؟


☐ نعم

☐ لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء رأى من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» فى إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التى تصب فى المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التى تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملًا للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين فى السوق المالى عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» فى إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح فى استبيان يناير 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادى أو فى الشركات، وهى «ربط المناصب بأداء الشركة»

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص والتنافسية وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالى.

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



تقديراً لدورها المجتمعي في نشر الوعي الائتماني في دولة الكويت

«ساي نت» تحصد الجائزة الفضية في جوائز «مبرة» عن حملة «مستر سكور» التوعوية

على المدى الطويل. وتأتي هذه الجهود منسجمة بالكامل مع حملة «دراية» التي يقودها بنك الكويت المركزي، في إطار دورنا الفاعل في تعزيز الثقافة المالية وبناء الثقة ضمن منظومة الائتمان».

وتزامنت الحملة مع محطة مهمة في مسيرة توسع خدمات «ساي نت»، تمثلت في إدراج خدمة الشتر الآن وادفع لاحقاً (Buy Now, Pay Lat-er – BNPL) ضمن إطار المعلومات الائتمانية. واعتباراً من هذا العام، أصبحت تسهيلات BNPL مدرجة في التقارير الائتمانية للعملاء، في خطوة استراتيجية تهدف إلى توسيع نطاق خدمات الشركة وتلبية احتياجات شريحة أوسع وأكثر تفاعلاً رقمياً.

ومن خلال دمج بيانات BNPL، تسهم «ساي نت» في تعزيز مستويات الشفافية، وتمكين كل من المستهلكين والمؤسسات المالية من تكوين صورة أشمل وأكثر دقة عن السلوك الائتماني، بما يدعم ممارسات الإقراض والاقتراض المسؤول.

ويؤكد الفوز بجائزة «مبرة» – إحدى أبرز منصات التميز في قطاع الاتصال المؤسسي والعلاقات العامة في الشرق الأوسط – قدرة «ساي نت» على تنفيذ حملات هادفة تجمع بين الأثر المجتمعي، والالتزام التنظيمي، والابتكار، وتسهم في تعزيز متانة واستدامة القطاع المالي في دولة الكويت على المدى الطويل.



عالية بدر الحميضي

الحميضي، رئيس مجلس إدارة شركة «ساي نت»: «يعكس هذا التكريم إيمان «ساي نت» الراسخ بأن الوعي الائتماني مسؤولية مجتمعية مشتركة. ومن خلال مبادرات مثل حملة «مستر سكور»، نحرص على تمكين الأفراد من الوصول إلى معلومات واضحة ومبسطة تسهم في ترسيخ السلوك المالي المسؤول وتعزيز الاستقرار المالي

حصدت شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية (ساي نت)، المزود الرائد والوحيد للمعلومات والتصنيفات الائتمانية في دولة الكويت، الجائزة الفضية عن فئة أفضل حملة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) ضمن جوائز جمعية العلاقات العامة في الشرق الأوسط – «مبرة» (MEPRA)، وذلك تقديراً لحملتها الإعلامية المؤثرة «مستر سكور» وحملة التوعية المتكاملة المصاحبة لها.

ويعكس هذا التكريم الإقليمي التزام «ساي نت» المتواصل بدورها المجتمعي في تعزيز الوعي الائتماني ونشر الثقافة المالية في دولة الكويت، وترسيخ مفهوم السلوك الائتماني المسؤول بوصفه إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة على مستوى المنطقة.

وكانت «ساي نت» قد أطلقت حملة «مستر سكور» بهدف تبسيط المفاهيم الائتمانية للجمهور، وتشجيع الأفراد على فهم أوضاعهم الائتمانية وسلوكيات الاقتراض، واتخاذ قرارات مالية مدروسة على المدى الطويل. كما تنسجم الحملة بشكل وثيق مع حملة «دراية» للتوعية المالية التي يقودها بنك الكويت المركزي، دعماً للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز المشاركة المالية الواعية.

وفي تعليقها على هذا الإنجاز، قالت عالية بدر

عطالورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



الكويت تسند عقدا لشركة صينية بقيمة 3.3 مليار دولار لبناء محطة كبد

الرتقة بما يدعم خطة زيادة الإنتاج تدريجيا إلى نحو 120 ألف برميل يوميا.

الشراكة مع الصين

تعد محطة كبد من ضمن عدة مشاريع كبرى تعمل الكويت حاليا على بنائها بمساعدة الحكومة الصينية، ومنها ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان الذي تم توقيع عقده مع الشركة الصينية الحكومية للبناء والمواصلات المحدودة التابعة لوزارة النقل الصينية بنحو 4 مليارات دولار في ديسمبر.

وتشمل هذه المشروعات أيضا محطات كهرباء ومياه وطاقة متجددة وإعادة تدوير للنفايات وإنشاء مدن ومناطق سكنية جديدة.

ومع توسع الكويت في مشروعات تستهدف التنوع الاقتصادي بعيداً عن إيرادات النفط دفعها ذلك لإقرار قانونا جديداً للدين العام في مارس الماضي.

ويمنح هذا القانون الحكومة صلاحية اقتراض أوسع بكثير، حيث رفع السقف من 10 مليارات دينار (32.73 مليار دولار) إلى 30 مليار دينار (98.24 مليار دولار)، كما أتاح مرونة إضافية متمثلة في إمكانية تمديد آجال الاقتراض.

الموارد المائية

يعتمد المشروع على تقنيات معالجة متقدمة، ويستهدف تعزيز قدرات البلاد في إدارة الموارد المائية، ورغم أن الكويت تعالج بالفعل كميات كبيرة من مياه الصرف، فإن محدودية التخزين والبنية التحتية تدفع إلى تصريف جزء كبير منها في البحر، حسب وكالة الأنباء الكويتية.

فضلا عن وجود قيود تتعلق بالجودة تحصر إعادة استخدام هذه المياه في الري فقط.

التوسع في البنية التحتية

كما وقعت مؤسسة البترول الكويتية الأحد مذكرة تفاهم مع وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وشركة نفط الكويت لإنشاء محطة توليد الطاقة الكهربائية وبخار الماء (CO-GENERATION PLANT) في منطقة الرتقة.

وذكرت المؤسسة في بيان أن القدرة الإنتاجية للمشروع تتراوح بين 1200 ميغاواط و1500 ميغاواط وذلك عبر هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بحسب وكالة الأنباء الكويتية.

واعتبرت مشروع محطة الكهرباء سيسهم في توفير بخار الماء اللازم لعمليات إنتاج النفط الثقيل في حقل جنوب

أسندت الكويت عقداً بقيمة 999.85 مليون دينار (3.27 مليار دولار) إلى شركة هندسة البناء الصينية لبناء أكبر محطة صرف صحي في البلاد التي تعرف بمحطة "كبد الشمالية"، وذلك بعد موافقة الجهاز المركزي للمناقصات العامة.

ويعتبر المشروع جزء من سلسلة مشروعات كبرى تنفذها الكويت حالياً بالتعاون مع الحكومة الصينية، تشمل ميناء مبارك الكبير ومحطات للكهرباء والمياه والطاقة المتجددة، إضافة إلى مشروعات لإعادة تدوير النفايات وبناء مدن ومناطق سكنية جديدة.

محطة كبد الشمالية

من المتوقع أن تكون محطة "كبد" أكبر محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي من حيث الطاقة الاستيعابية في الخليج.

ستقوم الشركة الصينية بإنشاء وتشغيل وصيانة المحطة والأعمال المكمل لها وتبلغ مدة العقد 10 سنوات.

من المقرر أن تعالج المحطة بعد تشغيلها ما يصل إلى مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي يوميا باستخدام تقنيات متطورة.

هيئة الإحصاء: الصادرات غير البترولية للمملكة ترتفع 7.20% خلال شهر نوفمبر



نوفمبر 2025، تلاه ميناء جدة الإسلامي بنسبة 6.22%، ثم مطار الملك خالد الدولي بالرياض بنسبة 0.17%. واستحوذت أكبر خمسة منافذ على 0.80% من إجمالي الواردات السلعية.

وعلى صعيد الصادرات غير البترولية، جاء مطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة في المرتبة الأولى، مستحوذاً على 2.17% من إجمالي الصادرات غير البترولية، يليه ميناء جدة الإسلامي بنسبة 9.10%، ثم مطار الملك خالد الدولي بالرياض وميناء الملك فهد الصناعي بالجبيل بنسبة 8.10% لكل منهما، ثم ميناء رأس الخير بنسبة 1.8%، لتشكل هذه المنافذ الخمسة نحو 8.57% من إجمالي الصادرات غير البترولية.

السعودية كلا من: الهند، وكوريا الجنوبية، والولايات المتحدة الأمريكية، ومصر، وسنغافورة، ومملكة البحرين، وبولندا، لتستحوذ مجتمعة على 4.71% من إجمالي الصادرات.

كما جاءت الصين في صدارة الدول المصدرة للمملكة، بحصة بلغت 7.26% من إجمالي الواردات، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 2.10%، ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة 2.6%، فيما بلغت حصة أكبر عشر دول مصدرة للمملكة نحو 6.68% من إجمالي الواردات. وأظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء، أن ميناء الملك عبد العزيز بالدمام تصدر قائمة المنافذ الجمركية لواردات المملكة، بحصة بلغت 8.22% من إجمالي الواردات خلال

سجلت الصادرات غير البترولية للمملكة العربية السعودية، شاملة إعادة التصدير، ارتفاعاً بنسبة 7.20% خلال شهر نوفمبر 2025، مقارنة بالشهر نفسه من عام 2024، بدعم من القفزة القوية في إعادة تصدير الآلات والمعدات الكهربائية.

وكشفت الهيئة العامة للإحصاء في بيان لها الأحد، أن الصادرات الوطنية غير البترولية (باستثناء إعادة التصدير) ارتفعت بنسبة 7.4% على أساس سنوي، فيما قفزت قيمة السلع المعاد تصديرها بنسبة 1.53%، مدفوعة بارتفاع صادرات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزائها بنسبة 9.81%، والتي استحوذت على 5.51% من إجمالي إعادة التصدير.

وأشارت إلى أن الصادرات السلعية للمملكة ارتفعت بنسبة 0.10% خلال نوفمبر 2025 مقارنة بنوفمبر 2024، كما زادت الصادرات البترولية بنسبة 4.5%، إلا أن نسبتها من إجمالي الصادرات الكلي تراجعت إلى 2.67%، مقابل 1.70% في نوفمبر 2024.

وفي المقابل، انخفضت الواردات السلعية بنسبة 2.0% خلال نوفمبر 2025، ما أسهم في ارتفاع فائض الميزان التجاري السلعي بنسبة 2.70% على أساس سنوي.

ولفتت إلى أن نسبة الصادرات السلعية غير البترولية (شاملة إعادة التصدير) إلى الواردات ارتفعت لتصل إلى 2.42% في نوفمبر 2025، مقارنة بـ 9.34% في الشهر المماثل من العام الماضي، نتيجة النمو القوي في الصادرات غير البترولية مقابل التراجع الطفيف في الواردات.

وتصدرت الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزؤها قائمة سلع الصادرات غير البترولية، مستحوذة على 2.24% من إجمالي الصادرات غير البترولية، بعد أن سجلت نمواً سنوياً بنسبة 5.81%.

وجاءت في المرتبة الثانية منتجات الصناعات الكيماوية، والتي مثلت 3.20% من إجمالي الصادرات غير البترولية، محققة نمواً طفيفاً بنسبة 5.0%.

وعلى جانب الواردات، تصدرت أيضاً الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزؤها بنسبة 7.30% من إجمالي الواردات، مع ارتفاع قيمتها بنسبة 6.8%، تلتها معدات النقل وأجزائها بنسبة 4.14%، بزيادة بلغت 2.2%.

وعلى مستوى الشراكات التجارية، حافظت الصين على موقعها كأكبر شريك تجاري للمملكة في التجارة السلعية، حيث استحوذت على 5.13% من إجمالي الصادرات السعودية خلال نوفمبر 2025، تلتها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 7.11%، ثم اليابان بنسبة 9.9%.

وضمت قائمة أكبر عشر دول مستوردة للصادرات

66.3 مليون دينار تداولات عقارية في الكويت خلال أسبوع

العقود المسجلة										
التقرير الاحصائي الاسبوعي لحركة تداول العقار بإدارتي التسجيل العقاري و التوثيق خلال الفترة من 2026/1/11 الى 2026/1/15										
المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	حرفي	بنك	مخازن	معارض	دكاكين	الشريط الساحلي	
العاصمة (١)	6	0	0	0	0	0	0	0	0	
حولي (٢)	27	6	2	0	0	0	0	0	0	
الغروانية (٣)	2	2	0	0	0	0	0	0	0	
مبارك الكبير (٤)	12	2	0	0	0	0	0	0	0	
الأحمدي (٥)	41	29	0	9	0	0	0	0	0	
الجهراء (٦)	10	0	0	0	0	0	0	0	0	
المجموع	98	39	2	9	0	0	0	0	0	
العقار الخاص (٩٨) عقار بمبلغ وقدره (٣٥,٢٥٤,٥٠٠,٠٠٠ مليون د.ك.) العقار الاستثماري (٣٩) عقار بمبلغ وقدره (١٩,٠٢١,٥٠٠,٠٠٠ مليون د.ك.) العقار التجاري (٢) عقار بمبلغ وقدره (٣,٤٥٩,٩٩٧,٢٨٠ مليون د.ك.) العقار الحرفي (٩) عقار بمبلغ وقدره (٨,٥٨٩,٠٠٠,٠٠٠ مليون د.ك.)										
لم يشهد العقار البنك أو المخازن أو المعارض أو الدكاكين أو الشريط الساحلي أي تحرك لهذا الأسبوع.										
بموجب القانون الصادر رقم (١٢٥) لسنة ٢٠٢٣ بشأن تنظيم الوكالات العقارية تم إلغاء الوكالات العقارية.										

سُجّلت القيمة الإجمالية للعقود العقارية المسجلة في وزارة العدل الكويتية خلال الفترة من 11 إلى 15 يناير 2026 نحو 66.31 مليون دينار.

ووفق إحصائية إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بالوزارة، الصادرة الأحد، فقد تداول 148 عقداً خلال الفترة المذكورة موزعة على المحافظات الست.

وشهد الأسبوع تسجيل 98 عقداً للعقار الخاص بقيمة 35.25 مليون دينار، و39 عقاراً استثمارياً بـ 19.02 مليون دينار، وعقاريين تجاريين بـ 3.45 مليون دينار، و9 عقارات بالقطاع الحرفي بـ 8.59 مليون دينار.

وكانت القيمة الإجمالية للعقود العقارية المسجلة في وزارة العدل الكويتية قد بلغت خلال الفترة من 4 إلى 8 يناير 2026 نحو 61.25 مليون دينار.

«إس أند بي» تتوقع نمو الإقراض بالبنوك السعودية خلال 2026 مدفوعاً بمشاريع 2030



ذكر تقرير حديث صادر عن وكالة إس أند بي جلوبال للتصنيف الائتماني، أنه من المتوقع أن تواصل البنوك السعودية الاعتماد على أسواق الدين الخارجي لتمويل النمو “القوي” في الإقراض خلال عام 2026؛ وذلك بدعم من الاحتياجات التمويلية المتنامية المرتبطة بمشاريع “رؤية 2030”، مع استمرار اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية لسد فجوة السيولة ومواكبة التوسع الائتماني.

وتتوقع الوكالة أن تنمو محافظ الإقراض لدى البنوك السعودية بنحو 10% خلال عام 2026، مقارنة بنمو بلغ 11% في السنة المنتهية في نوفمبر 2025.

وتتوقع الوكالة أن يستفيد إقراض الشركات بشكل خاص من الفرص التي تتيحها المشاريع الكبرى للرؤية، مرجحة أن تتراوح القروض الجديدة للشركات بين 65 و75 مليار دولار خلال 2026؛ مدفوعة باستثمارات مرتفعة؛ لا سيما في قطاعات العقارات والمرافق.

كما ترجح الوكالة أن تواصل البنوك اللجوء إلى الديون الخارجية لسد الفجوة التمويلية؛ ما سيؤدي إلى ارتفاع صافي الديون الخارجية إلى نحو 6% من إجمالي القروض، وهي نسبة تراها قابلة للإدارة.

وأضافت الوكالة أن تحسن السيولة في الأسواق المالية الدولية، وانخفاض أسعار الفائدة يسهمان في تسهيل هذا التوجه، وقد يشجعان البنوك على تسهيل الرهون العقارية لصالح “الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري”، أو إصدار سندات مدعومة برهون عقارية سكنية.

تتوقع الوكالة أن تظل مؤشرات جودة الأصول قوية مقارنة بالمستوى الإقليمي، مع ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة إلى ما بين 1.6 و7.1% في 2026، مقابل 1.1% في سبتمبر 2025.

وترى الوكالة أن تعرض البنوك لقطاعات أعلى مخاطر، مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب انخفاض الشطب، قد يرفع نسبة القروض المتعثرة، ومع ذلك؛ فإن مخاطر التجزئة تظل محدودة نسبياً؛ نظراً لاعتماد البنوك على رواتب المقترضين كضمان، وانخفاض مخاطر فقدان الوظائف، خصوصاً في القطاعين الحكومي والعام.

السعودية تلقت 199 طلباً أجنبياً للاستثمار في التعليم

الدولي والقطاع غير الربحي في تحقيق استراتيجية التعليم والتدريب، من خلال السياسات التمكينية وتحقيق المرونة في الاستثمار الأجنبي، ومن خلال وضوح دليل للمستثمر ووضوح مسارات التخصيص.

وأفاد أن الوزارة تسعى لوضع إمكانات للمستثمرين، هذه الممكّنات يجب أن تكون في المحاور الرئيسية لنجاح أي منظومة، المحور الأول هو إمكانات تشريعية تمنح استقلالية تشغيلية لضمان أن يكون هناك عائد ومرونة تحقق استراتيجيات هؤلاء المستثمرين.

وذكر أن المحور الثاني يتمثل في إمكانات تشغيلية عبر تطوير البيئة الرقمية التحتية في منظومة التعليم لتقديم الخدمات للمستفيدين والمستثمرين لتعزيز الإنتاجية والمرونة وتعزيز خدمة المستفيد، والمحور الثالث هو إمكانات مالية من خلال شراء الخدمات التي تعزز مشاركة القطاع الخاص.

قال وزير التعليم، يوسف البنيان، إن المملكة العربية السعودية تلقت أكثر من 199 طلباً أجنبياً للاستثمار في التعليم، سواء في التعليم العام أو الجامعي؛ وذلك بدعم من خلق وتهيئة بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار.

وأشار البنيان، خلال كلمته بمنتدى التعليم والاستثمار الذي عقد اليوم الأحد، أن القيادة السعودية تولى قطاع التعليم أهمية قصوى وفق رؤية 2030، وكذلك من خلال برنامج تنمية القدرات البشرية برئاسة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان.

وأوضح أن تحقيق الاستراتيجية الخاصة بالتعليم تأتي من خلال التكامل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص المحلي والدولي وكذلك القطاع غير الربحي.

لفت إلى أن وزارة التعليم تعمل على خلق البيئة التنظيمية التي تسهم في زيادة مشاركة القطاع الخاص سواء المحلي أو

9.3 مليار ريال إجمالي الأصول للبنوك والنوافذ الإسلامية في عُمان

وارتفع إجمالي رصيد التمويل الممنوح من الوحدات التي تمارس النشاط المصرفي الإسلامي بنسبة 3.10% ليلبلغ حوالي 7.5 مليار ريال بنهاية نوفمبر 2025.

كما أشارت البيانات إلى أن الودائع لدى البنوك والنوافذ الإسلامية سجلت زيادة بنسبة 9.10% لتصل إلى نحو 7.3 مليار ريال خلال الفترة نفسها؛ ما يعكس استمرار توسع القطاع المصرفي الإسلامي داخل السلطنة.

بلغ إجمالي الأصول لدى البنوك والنوافذ الإسلامية في سلطنة عُمان نحو 9.3 مليار ريال بنهاية نوفمبر 2025؛ ما يمثل 4.19% من إجمالي أصول القطاع المصرفي.

وأظهرت البيانات الصادرة عن البنك المركزي العُماني، نمو إجمالي الأصول لدى البنوك والنوافذ الإسلامية في سلطنة عُمان بنسبة 3.12% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024.

اللجنة الكويتية السعودية تناقش تقارير العمليات البترولية بالمنطقة المقسومة

التنسيق المستمر مع الجهات ذات العلاقة. وكشف أن الاجتماع ناقش وضع آلية موحدة للمعاملات الضريبية بين الجانبين الكويتي والسعودي بهدف إنشاء إطار تنظيمي واضح للجهات المعنية يسهم في تنظيم الإيرادات وتعزيز كفاءة الإجراءات ذات الصلة بما يحقق العدالة والوضوح ويخدم المصالح المشتركة.

وأضاف أن رئيسي الجانبين وقعا خلال الاجتماع على المبادئ والمعالجات المعتمدة من الجهات المختصة والخاصة بالمسائل الضريبية والآليات التنفيذية لتحصيلها بما يتوافق مع القوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين.

وشدد على أهمية استمرار انعقاد اجتماعات اللجنة المشتركة بصورة منتظمة لما لها من دور محوري في متابعة سير العمليات البترولية وتذليل التحديات ودعم تنفيذ المشاريع الاستراتيجية في المنطقة المقسومة.

وأشاد بالتعاون الوثيق والتنسيق المستمر بين وزارة النفط الكويتية ووزارة الطاقة السعودية وما يقدمه الجانبان من تسهيلات ملموسة؛ لتيسير الأعمال البترولية في عمليات الوفرة والخفجي المشتركة وضمان سلامة العاملين في الشركات العاملة، والتي تضم الشركة الكويتية لنفط الخليج وشركة أرامكو لأعمال الخليج وشركة شيفرون العربية السعودية.



البرية (النويصيب - حما).

يأتي ذلك إلى جانب توفير المتطلبات التقنية اللازمة من برمجة بطاقات مغنطة وتجهيز البوابات، وتوفير أجهزة الإنترنت الأمر الذي أسهم في تسهيل حركة عبور العاملين وتذليل التحديات المرتبطة بتنقلهم إلى مواقع العمليات والمنشآت النفطية.

ولفت إلى أن اللجنة استعرضت برامج وخطط تطوير واستثمار الحقول البرية والبحرية، وتسريع إنجازها بما يتوافق مع خططها والجدول الزمني لها مع التأكيد على توفير الدعم والمساندة اللازمة لتمكين تنفيذ برنامج التطوير وما يصاحبه من أعمال هندسية وفنية وإنشائية من خلال

الإدارية والحي السكني للموقع بمنطقة الزور.

وكشف أنه جرى التنسيق الوثيق عبر اجتماعات مشتركة مع الجهات ذات الصلة لضمان التنفيذ الناجح الإجراءات الإخلاء إذ تم استلام المواقع من قبل حكومة دولة الكويت بتاريخ 20 يناير 2026 بما يعكس مستوى التعاون والتكامل المؤسسي بين الجانبين.

وأوضح نمر الصباح أن الاجتماع تطرق إلى الجهود المبذولة لتخصيص طريق وممر خاص في منفذي النويصيب والخفجي، إذ تم افتتاح مسار الطريق الجديد للعاملين الخاص بالعمليات المشتركة عبر المنافذ

ناقشت اللجنة المشتركة الدائمة الكويتية السعودية، الأحد، تقارير العمليات البترولية في المنطقة المقسومة البرية والمنطقة المقسومة المغمورة المحاذية لها، والخطط الاستراتيجية والمشاريع الرئيسية القائمة والمستقبلية والمعوقات التي قد تواجه تنفيذ الخطط.

وجاء ذلك خلال الاجتماع الـ 119 للجنة وذلك في مقر اللجنة الدائمة في منطقة الخفجي المملكة العربية السعودية، إذ ترأس الجانب الكويتي وكيل وزارة النفط نمر فهد المالك الصباح فيما ترأس الجانب السعودي مساعد وزير الطاقة محمد البراهيم، وفق كونا.

واستعرض الاجتماع أيضاً استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة في العمليات البترولية ومشاريع البيئة والسلامة وخطط التطوير وتدريب العمالة الوطنية.

وقالت وزارة النفط الكويتية إن الاجتماع يأتي استكمالاً لجهود الوزارة في تنفيذ بنود مذكرة التفاهم المبرمة بين البلدين في 24 ديسمبر 2019، والتي تمت الموافقة عليها بموجب القانون رقم 2 لسنة 2020 الصادر بتاريخ 29 يناير 2020 بما يعزز التنسيق المشترك، ويخدم المصالح الاستراتيجية للطرفين في المنطقة المقسومة.

وقال وكيل وزارة النفط نمر الصباح إنه تم استعراض ما انجز من إجراءات؛ لإخلاء شركة شيفرون العربية السعودية للمباني

«الكويتي للتنمية» يوقع اتفاقية

منحة مع منظمات بـ 5 ملايين دولار

دعم الجهود الوطنية في مجال الوقاية من تعاطي المواد المحظورة وتطوير خدمات العلاج وإعادة التأهيل وتمكين المتعافين من الاندماج الفاعل في المجتمع ضمن بيئة داعمة ومستدامة. كما ذكر أن الاتفاقية تعكس عمق الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة وذلك إيماناً بأهمية العمل متعدد الأطراف لتحقيق أثر تنموي ملموس قائم على أفضل الممارسات الدولية بما يتماشى مع أولويات دولة الكويت ورؤيتها التنموية المستقبلية.

من ناحيتها قالت ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المنسق المقيم في دولة الكويت غادة الطاهر إن هذا التوقيع يمثل علامة فارقة في مسيرة الشراكة الممتدة لعقود بين الأمم المتحدة والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وكشفت "الطاهر" أن هذه الاتفاقية ليست مجرد تمويل المشروعات، بل هي شهادة ثقة في العمل المتعدد الأطراف وفي قدرة الأمم المتحدة على إحداث تغيير حقيقي ومستدام في حياة الناس.

وأكدت أن تلك المبادرة تعكس التزام دولة الكويت الراسخ بمبادئ العدالة الاجتماعية والشمول وتجسد روح رؤية (كويت 2035) في بناء مجتمع عادل ومزدهر لا يترك فيه أحد خلف الركب. ووقع رئيس بعثة منظمة الصحة العالمية لدى البلاد أسد حفيظ الاتفاقية نيابة عن باقي المنظمات المشاركة ويمثل هذا التوقيع بين منظمة الصحة العالمية والصندوق الكويت للتنمية الاقتصادية الـ 11 بين الطرفين اذ سبق للصندوق أن قدم عددا من المنح الدعم برامج ومشاريع صحية وإنسانية.

وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اتفاقية منحة مع عدد من المنظمات والجهات التابعة للأمم المتحدة بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي؛ للمساهمة بتمويل برنامج تعزيز التوظيف الشامل وإعادة التأهيل في دولة الكويت.

وكشف المدير العام للصندوق بالوكالة وليد البحر عقب مراسيم التوقيع إن قيمة الاتفاقية مقسمة لكل من منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفق كونا الأحد. وقال "البحر" إن تلك الاتفاقية تأتي تأكيداً لالتزام الصندوق بدعم المبادرات التنموية الشاملة التي تعزز كرامة الإنسان وتخدم مختلف فئات المجتمع من خلال معالجة قضايا محورية تتعلق بالاندماج الاجتماعي والاقتصادي. وأضاف أن البرنامج يهدف إلى دعم وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة في دولة الكويت من خلال حزمة من التدخلات الاستراتيجية التي تقودها منظمات دولية متخصصة وبالتنسيق الوثيق مع الجهات الوطنية ذات العلاقة.

وكشف أن البرنامج يركز على تحسين فرص الوصول إلى التعليم الفني وريادة الأعمال وتعزيز استخدام أدوات التحليل الرقمي والذكاء الاصطناعي في دعم التخطيط القائم على الأدلة وصياغة السياسات الفعالة بما يسهم في بناء منظومة أكثر شمولاً واستدامة.

وأشار "البحر" إلى دور البرنامج في تعزيز فرص التوظيف الشامل إلى جانب

«البترول الكويتية» توقع

مذكرة تفاهم لإنشاء

محطة كهرباء وبخار ماء



خلال التوقيع

بخار الماء اللازم لعمليات إنتاج النفط الثقيل في حقل جنوب الرتقة، بما يدعم خطة زيادة الإنتاج تدريجياً إلى نحو 120 ألف برميل يوميا، نقلاً عن كونا.

ويُعزز المشروع أيضاً من منظومة توليد الكهرباء في الدولة، ويقلل تكاليف الإنتاج وترشيد استهلاك الغاز المستخدم كوقود على المستوى الوطني.

وقال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نواف سعود الصباح، إنه يتطلع أن يُسهم المشروع في المزيد من التعاون مستقبلاً؛ لتعزيز أمن الطاقة، ورفع كفاءة الإنتاج، وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

وقعت مؤسسة البترول الكويتية مع وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وشركة نفط الكويت، اليوم الأحد، مذكرة تفاهم؛ لإنشاء محطة توليد الطاقة الكهربائية وبخار الماء في منطقة الرتقة.

تأتي تلك المذكرة في إطار التعاون لتحقيق المصلحة المشتركة والاستغلال الأمثل لموارد دولة الكويت، والعمل وفقاً لأسس اقتصادية، علماً بأن القدرة الإنتاجية للمشروع تتراوح بين 1200 و1500 ميغاوات وذلك عبر هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتسهم المحطة الجديدة في توفير

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624

@aleqtisadyahkw

@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد الاقتصادية اليومي عبر الحسابات التالية

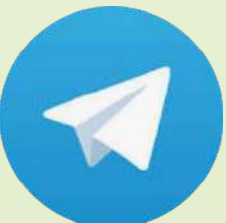
الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com



اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

عدد الصفحات 23

رقم العدد 568

جريدة إلكترونية كويتية يومية

• السنة الثانية

البتين 7 من شعبان 1447 هـ • 26 يناير 2026 م

فائض الميزان التجاري للسعودية مع دول الخليج يرتفع 102% في نوفمبر 2025



السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي 20.41 مليار ريال (5.44 مليار دولار) في شهر نوفمبر 2025، مقابل 15.68 مليار ريال (4.18 مليار دولار) في الشهر ذاته من العام السابق، ليزيد بواقع 4.74 مليار ريال (1.26 مليار دولار) وبنسبة 22.30% على أساس سنوي.

وبالمثل، ارتفعت قيمة واردات المملكة من دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 3.11% بنهاية شهر نوفمبر الماضي، لتبلغ 6.9 مليار ريال (1.84 مليار دولار)، مقابل 6.2 مليار ريال (1.65 مليار دولار) في الشهر ذاته من العام 2024. وبلغ حجم التبادل التجاري - بدون البترول - بين

ارتفع فائض الميزان التجاري - بدون البترول - بين المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 02.102% لصالح المملكة خلال شهر نوفمبر 2025، على أساس سنوي، وبزيادة تقدر بـ 3.34 مليار ريال (889.52 مليون دولار) مقارنة مع الشهر المماثل من العام السابق. وبلغ فائض الميزان التجاري للسعودية مع دول مجلس التعاون الخليجي 6.6 مليار ريال (1.76 مليار دولار) في نوفمبر الماضي، مقابل 3.27 مليار ريال (871.95 مليون دولار) في الشهر ذاته من العام 2024، بحسب بيانات صادرة الأحد عن الهيئة العامة للإحصاء. وارتفعت قيمة الصادرات السلعية غير البترولية من المملكة إلى دول مجلس التعاون الخليجي إلى 13.51 مليار ريال (3.6 مليار دولار) في نوفمبر 2025، مقابل 9.47 مليار ريال (2.53 مليار دولار) في الشهر المماثل من العام السابق، لتزيد بنسبة 6.42% على أساس سنوي. وبلغت قيمة الصادرات الوطنية المصدرة من السعودية إلى دول الخليج في نوفمبر الماضي 3.75 مليار ريال (1 مليار دولار)، مقابل 2.92 مليار ريال (778.13 مليون دولار) في الشهر المماثل من العام 2024، لترتفع بنسبة 67.28%. كما زادت قيمة السلع المعاد تصديرها بنسبة 8.48% على أساس سنوي، لتبلغ 9.76 مليار ريال (2.6 مليار دولار) في نوفمبر 2025، مقابل 6.56 مليار ريال (1.75 مليار دولار) في الشهر المماثل من العام السابق.



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf